



موجز التقرير العربي السابع للتشغيل

" تحديات المرحلة الراهنة والفرص الواعدة "

بيان المحتويات

تقديم: بقلم المدير العام لمنظمة العمل العربية

المحور الأول : التشغيل والتنمية المستدامة.

المحور الثاني : الثورة الصناعية الرابعة وتغيرات قوة العمل.

المحور الثالث : سياسات التعليم والتدريب التقني والمهني.

المحور الرابع : آفاق التشغيل الواعدة بين الدول العربية.

المحور الخامس : المتغيرات الدولية وأثارها على التشغيل والبطالة في الدول العربية.

المحور السادس : الإنتاج النظيف ودوره في التنمية (الاقتصادان الأخضر والازرق).

المحور السابع : الهجرة و أنماطها المختلفة.

المحور الثامن : دور أطراف الإنتاج الثلاثة في توفير فرص العمل والحد من الفقر.

تقديم

تحديات المرحلة الراهنة والفرص الواعدة، هذا هو عنوان النسخة الحالية من سلسلة التقرير العربي حول التشغيل والبطالة في الدول العربية الذي تصدره منظمة العمل العربية بصفة دورية كل عامين، منذ زهاء اثني عشر عاماً، ليكون أساس الاهتمام فيه موضوعاً رئيسياً يمس قضية التشغيل والبطالة، ويتضمن كل تقرير عدداً من المحاور المتصلة به تدور حول الموضوع الرئيسي.

وتصدر منظمة العمل العربية هذه التقارير مستهدفة الإحاطة قدر الإمكان بقضايا التشغيل والبطالة من مختلف الزوايا، للمساعدة في تكوين قاعدة معرفية عربية موثقة إحصائياً، تمثل مرجعاً لصانعي السياسات ومتخذي القرار، ومصدراً معلوماتياً للباحثين والخبراء، فضلاً عن كونها أحد الوسائط المهمة لإرساء أسس مستقرة لمقاربات جديدة ومجددة للحوار بين الشركاء الاجتماعيين لتحقيق التوافق المجتمعي كقوة فاعلة، قصد معالجة التوترات الناشئة، والاختلالات المتراكمة في منظومة التشغيل.

ويأتي هذا العدد من التقرير العربي للتشغيل والبطالة، ليكمل ما سبقه، فقد صدر العدد الأول عام 2008 متخذاً له عنواناً مهماً (نحو سياسات وآليات فاعلة)، وكان العدد الثاني عام 2010 مستأنفاً المسيرة بالتركيز على ما يمثله عنوانه (قضايا ملحة)، والعدد الثالث الصادر عام 2012 ليتناول قضية الساعة آنذاك بعنوان (انعكاسات الاحتجاجات الشعبية العربية على أوضاع التشغيل والبطالة... حاضراً ومستقبلاً)، وتلا ذلك العدد الرابع عام 2014 الذي أسترعظ (الآفاق الجديدة للتشغيل في المنطقة العربية)، أما العدد الخامس فقد صدر عام 2016 تحت عنوان (دعم القدرة التنافسية لتعزيز القابلية للتشغيل.. نحو معالجة اقتصادية مستدامة)، وجاء العدد السادس عام 2018 ليتناول موضوعاً مهماً بعنوان (تحليل الحاضر واستشراف المستقبل)، وها هو العدد السابع نطلقه في عام 2021، ليتناول قضية محورية تتجلى أهميتها من عنوانه (تحديات المرحلة الراهنة والفرص الواعدة).

وجاءت محاور هذا العدد منصبة على موضوعات وقضايا ملحة، تعكس الاهتمام المتزايد في هذه المرحلة بالتحديات والفرص الواعدة من مختلف الجوانب في البعدين الزماني والمكاني، حيث أشتمل التقرير على ثماني محاور هي:-

- التشغيل والتنمية المستدامة.
- الثورة الصناعية الرابعة وتغيرات قوة العمل.
- سياسات التعليم والتدريب التقني والمهني.
- آفاق التشغيل الواعدة بين الدول العربية.
- المتغيرات الدولية وأثارها على التشغيل والبطالة في الدول العربية.
- الإنتاج النظيف ودوره في التنمية (الاقتصادان الأخضر والأزرق).
- الهجرة وأنماطها المختلفة في الدول العربية.
- دور أطراف الإنتاج الثلاثة في توفير فرص العمل والحد من الفقر.

وكان مقررأ إصدار هذا التقرير في نهاية النصف الأول من العام 2020، ولكن أنقلب الحال، وتغيرت الأولويات منذ ديسمبر / كانون الأول 2019، حيث فوجئ العالم بتفشي داء وبيل ذي مدي مكاني عريض، على اتساع رقعة المعمورة، إنه ما يسمى (فيروس كورونا المستجد) تارة، أو ما يسمى (كوفيد - 19) تارة أخرى .

وبعد أن كانت المراكز البحثية والمجامع العلمية والمنظمات الإقليمية والدولية مهمومة بالنفاش حول ما هو كائن في الحاضر، وما يجب أن يكون في المستقبل القريب والبعيد، حول أثر التقدم التكنولوجي المرتقب للثورة الصناعية الرابعة (الرقمية) على الهياكل الاقتصادية وتركيب قوة العمل ومعدلات البطالة خاصة بين الشباب، بات الجميع يتلفت حواليه بحثاً عن إنقاذ حياة البشر من هذا الفيروس الفتاك، والوقاية منه ومن مثله في قادم الأيام.

وتحول حديث النخبة في العالم أجمع عن الذكاء الاصطناعي والآلات المفكرة، بل وتحول الحديث حتى عن القضاء على الفقر والبطالة وتنمية الموارد البشرية وتغير نظم التعليم والتدريب إلى البحث عن طرق الوقاية والعلاج من هذا الوباء اللعين، الذي بلغت أعداد ضحاياه عشرات الملايين، ما بين إصابات ووفيات خلال شهور.

فتم التوافق على تأجيل إصدار هذا العدد من التقرير، لأن هناك شيئاً ما قطع المسار السلس وأصابه بالارتباك، فكان لابد من الانتباه إلى هذا الأمر الكوني الطارئ وإيلائه ما يستحق من اهتمام، واستخلاص العبر والدروس المستفادة، كيما نستطيع استئناف مسيرة العمل بطريقة أفضل دون التعرض إلى مثل ما تعرضنا إليه في هذه المرحلة.

وعلى الرغم من أن الموضوعات والقضايا التي يتناولها التقرير ما زالت محل بحث ودراسة وتمثل صيحة الحاضر والمستقبل القريب وربما البعيد أيضاً ، إلا أن القصور والضعف الذي كشفته بوضوح أزمة كورونا خاصة حول قطاع العمل ، أستوقف منظمة العمل العربية ، فارتأت انطلاقا من مسؤولياتها ورسالتها القومية ، العمل على إعادة تصحيح المسار ، لتستأنف السير الأمن من جديد نحو المستقبل الأفضل ، فضمنت محاور التقرير موضوع جائحة فيروس كورونا المستجد وتأثيراتها على القضايا المطروحة فيه ، والتي لم تفقد أهميتها بالطبع، بل ربما سوف تزيد عبر الزمن وفي المدي القريب والبعيد أيضاً ، ومن ثم العمل بصورة أعم وأكمل لتحقيق إعادة التمرکز حول الإنسان غاية التنمية ووسيلتها .

وإننا إذ نصدر هذه النسخة من التقرير العربي حول التشغيل والبطالة، فإننا نأمل أن تكون ذات فائدة لصانعي السياسات ومتخذي القرار، ولقادة الرأي، وقبل ذلك لفائدة تعميق الحوار والتوافق المجتمعي بين شركاء الإنتاج والعملية التنموية، وينضم هذا التقرير إلى سائر الإصدارات التي تقدمها منظمة العمل العربية وإلى أنشطتها في مجالات اختصاصاتها الأصلية كرسالة ذات مغزى إيجابي في سياق التنمية والاستقرار والتطلع إلى مستقبل زاهر وآمن للوطن العربي.

وأخيراً وليس آخراً، ننتهز هذه الفرصة لتتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى السادة الخبراء مُعدي المحاور وإلى كل من أسهم في إخراج هذا التقرير من مكتب العمل العربي، كما نعتذر عن أي تقصير

أو نقص رافق هذا الجهد، ونحن على استعداد لتقبل أي إسهام أو نقد بناء لتلافي أي نقص مستقبلاً.
وفقنا الله جميعاً لخدمة أمتنا العربية من خلال تعزيز العمل العربي المشترك مساهمة في تثبيت دعائم
السلم والأمن والاستقرار والرفاه لهذه الأمة.

القاهرة 2021.

وبالله التوفيق ،،

فايز علي المطيري
المدير العام لمنظمة العمل العربية

المحور الأول

التشغيل والتنمية المستدامة

تحديات المرحلة الراهنة والفرص الواعدة، ذلك هو العنوان المشترك لمحاور العدد الراهن من "التقرير العربي للتشغيل". وفي هذا المحور الأول عن "التشغيل والتنمية المستدامة" نلاحظ التحديات والفرص في غاية الوضوح. اول التحديات هو ما يتعلق بالعمل على تحقيق "اهداف التنمية المستدامة" في الأجل الزمني المضروب، وبالشمول والعمق الضروريين. والفرص الواعدة قائمة فيما يمكن أن تثمره التنمية المستدامة في ضمان فرص العمل اللاتقة للأجيال الشابة في الدول العربية، وخاصة من خلال تنمية روح المبادرة وريادة الأعمال، وتطوير المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

وبالفعل، التزمت الدول العربية، كبقية دول العالم، بتطبيق وثيقة "أهداف التنمية المستدامة" ذات السبعة عشر بنداً، والتي أقرتها قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقودة في نيويورك عام 2015، بغرض اعتماد خطة التنمية المستدامة 2030.

وتتضمن هذه الخطة مجموعة واسعة من الأهداف والغايات تشتمل على 17 هدفاً و167 غاية، وتُمثل الإطار الشامل لتوجيه العمل الإنمائي على الصعيدين العالمي والوطني. وتمثل أهداف التنمية المستدامة وغاياتها نتاجاً لعملية واسعة تخللها قدر كبير من التشاور المشترك بين أطراف العملية التنموية.

وتسعى الأهداف في مجملها إلى استئصال الفقر والجوع، بدون استثناء، في إطار إنمائي يأخذ في الحسبان التداخل بين أبعاد التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في أبعادها المختلفة.

وتجدر الإشارة إلى أن الدول التي واجهت تحولات وتغيرات سياسية قوية ونزاعات مختلفة في العقد الأخير شهدت انكماشاً اقتصادياً لعدة سنوات، وهو ما يُعتبر ضربة قاسية في صميم التقدم المحرز لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، كما تواجه المنطقة العربية بالذات تحديات تنموية واقتصادية واجتماعية كبيرة مما جعلها في بعض الأحيان عاجزة عن استثمار الإمكانيات والطاقات البشرية الهائلة الموجودة فيها على كافة المستويات والأصعدة.

وفي هذا السياق، أكد تقرير للمنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة (ألكسو) أن "النزاعات التي تعيشها بعض دول المنطقة، وظاهرتي التطرف والإرهاب اللتين أصبحتان تهديدان للمجتمعات العربية بصورة جدية، تؤثر سلباً على مسيرتها ومكتسباتها التنموية؛ كما أن زيادة موجة المهجرين قسرياً واللاجئين والنازحين التي تنتج عن الاضطرابات الجارية، قد فاقمت من الضغوط ليس على الدول المعنية والمجاورة فقط بل كذلك على العديد من دول العالم الأخرى".

كما شكّلت جائحة كورونا خطراً وضاحاً على عالم المال والأعمال حيث شهد ركوداً اقتصادياً انعكس على مختلف الدول في الخارج والداخل.

ووجدت المؤسسات الاقتصادية نفسها وجهاً لوجه أمام حقيقة قوة التخطيط والبرامج وما اتخذته من سياسات سابقة في تنمية الموارد البشرية كعنصر أساسي ومحرك للاقتصاد بمختلف قطاعاته الانتاجية والخدماتية.

وكنتيجة حتمية فرض الكوفيد - 19 تغيير أساليب إدارة المؤسسات وتطوير طريقة تقديم الخدمات والترويج للمنتجات بإعتبار أن الإطار الجديد شكّل بيئة عمل مختلفة تعتمد على العالم الافتراضي بجميع وسائله مما سيُمثل حافزاً في الفترات القادمة لإرساء أساليب جديدة للعمل ولتنمية الموارد البشرية

من خلال سنّ التشريعات اللازمة لطرق التوظيف والتعليم واعتماد التقنيات الناشئة والمعززة للذكاء البشري.

حيث اتسمت الازمة بجملة من النقاط تتمثل أساسا في :

- شمولية هذه الازمة للمؤسسات ولمراحل انتاجها بالداخل والخارج ومنافسيها بما لم يدع مجالا للمنافسة ومما أصاب العالم بشلل واضح.
- فتح مساحة جيدة لفرص التعاون بين الشركات في القطاع الواحد في سبيل انقاذ الجميع على غرار التعاون في مجال صنع المعدات الطبية.
- تفهّم العمال والمؤسسات للوضع المتأزم خاصّة وأنّه كان عاما وشاملا، مما دفع بالدولة لتقديم المساندة للشركات والأفراد في شكل مساعدات مباشرة أو إعفاءات ضريبية وتقديم تسهيلات للاقتراض وجدولة الديون....
- ازدهار بعض الشركات الناشطة في قطاع الخدمات والفلاحة والمنتجات الطبية والأغذية والادوية ومنصات التعليم الإلكتروني وتوصيل الطلبات والإنتاج المحلي للأغذية وأعمال البناء والإنشاء للمشافي ... وغيرها من القطاعات الأساسية.

هذا، وإن التنمية الاقتصادية والاجتماعية ليست مسؤولية الحكومات فقط، وإنما تُعدّ كافة الأطراف الفاعلة شريكة في تحمل أعباء التنمية الشاملة. وفي هذا الصدد يمثل رأس المال البشري رصيда تنمويا مهما، وكلما زادت جودة التعليم والتدريب وتمّت إدارة المواهب بشكل صحيح، كلما انعكس ذلك إيجابا على عملية التنمية.

ومن هذا المنطلق، يعتبر التشغيل والبطالة-كوجهين لعملة واحدة - مؤشرين هامين يستعملان للحكم على الحالة الراهنة للتنمية المستدامة، بالمقارنة مع التحديات التي تطرحها، وإن زيادة التشغيل هو المدخل الرئيسي لمكافحة البطالة وضمان الاندماج و السلام الاجتماعي. ومن هنا، فإن نجاح أي استراتيجية أو خطة تنموية يتوقف إلى حد بعيد على مدى اهتمامها بأوضاع القوى العاملة وإيجاد "مناصب الشغل" المستقرة لها.

والبطالة قضية تنمية شاملة، حيث أن معدل البطالة يتوقف على مدى القدرة على استغلال الموارد المتاحة سواء كانت هذه الموارد بشرية أم طبيعية أو مالية أو تكنولوجية، والاهتمام بالتنمية ليس فقط من شأن خبراء الاقتصاد وإنما هو همّ مشترك لجميع التخصصات، في مجالات العلوم الاجتماعية والدراسات الإنسانية وغيرها.

من ذلك يتضح أن البطالة ظاهرة تنموية مجتمعية شاملة وليست ظاهرة اقتصادية فقط. ويجب ألا تغيب عنا هنا الطبيعة التبادلية بين المتغيرات الاجتماعية، فالمجتمعات التي تنخفض فيها نسبة البطالة هي تلك التي تستطيع إنجاز مستويات أعلى من مؤشرات التنمية المستدامة، و التي لا تنحصر في تحقيق النمو الاقتصادي فقط و لا هي منحصرة - كما يفهمها البعض - في المجال البيئي، بل تشمل المجالات المجتمعية كافة، بما في ذلك الاهتمام بزيادة رفاه المجتمع إلى أقصى حد ممكن، والقضاء على الفقر. ولن يكون ذلك ما لم يتم التحكم في ظاهرة البطالة والإسهام الفعال في خلق فرص العمل عبر توسيع وتعميق المكوّن المعرفي والمهاري لدى القوى العاملة، إضافة إلى دعم الابتكار وريادة الأعمال ودفع الاستثمار وتحقيق الشراكة الفاعلة بين أطراف الانتاج.

ولمواجهة تحديات التشغيل في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وضعت منظّمة العمل العربية في

مقدّمة أولوياتها دراسة واقع التشغيل والبطالة في الدول العربية عبر تعدّد وتنوع مساهمات المنظمة، انطلاقاً من قرارات القمة الاقتصادية التنموية والاجتماعية الأولى بالكويت 2009، وقرارات قمة شرم الشيخ 2011 وقمة الرياض 2013، و اعتماد البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحدّ من البطالة، بالإضافة إلى إصدار التقارير الدورية حول التشغيل والبطالة، وتبنيها للاستراتيجيات ذات العلاقة بالتنمية والتشغيل، من أجل المساعدة على دعم الحقّ في التنمية كالتزام عالمي ووطني أكيد.

وختاماً، لا خيار للدول العربية إلا في بلورة رؤية تنموية جديدة مستدامة وقادرة على توفير مواطن العمل عبر تطوير كفاءات الشباب وتحسين قدراتهم ومؤهلاتهم وفقاً للمعايير الدولية واستناداً لمناهج تدريبية وتعليمية كسبيل للعمل اللائق بما يضمن الجودة والتشغيلية خاصّة وأنّ خطة التنمية المستدامة 2020-2030 تتضمّن في محتواها مبدأ أساسياً بأنّه لا يمكن أن تكون هناك تنمية مستدامة بدون سلام، ولا سلام بدون تنمية مستدامة.

فدفع عجلة التنمية والاقتصاد وتحقيق التنمية الاجتماعية والبيئية المستدامة يتطلّب بالأساس الأمل في مناخ مستقرّ بعيد عن التوتّر والنزاعات إضافة إلى اعتبار المعرفة والكفاءة والتحكّم في المهارات وفق المتغيرات الاقتصادية مجالا واسعا لبناء مستقبل عربي يتسم بالرخاء والتقدّم، خاصّة وأنّ البلدان التي نجحت إلى حدّ بعيد في التقليل من البطالة هي البلدان التي آمنت بضرورة تطوير مناهج وسياسات تنمية مواردها البشرية والاقتناع بضرورة الاندراج في قطاعات عمل مستدامة ودعم ريادة الأعمال لتحقيق معدلات نمو عالية شاملة لكلّ القطاعات عبر تشريك كلّ الاطراف من هياكل إدارية وأصحاب عمل ونقابات ومجتمع مدني لنشر ثقافة المبادرة خاصّة وأنّ حصّة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتجاوز ثلث الناتج المحلي الاجمالي وثلث المشتغلين في القطاع الخاص لوضع تصورات وتنفيذ برامج داعمة للمبادرة بما يُساعد على ديمومة المشروعات الصغيرة والصغرى والمتوسطة والتقليل من نسب اندثارها ومجابهة مشاكل الترويج.

ويمكن القول إن من اهم الركائز للتعافي ما بعد (الكوفيد – 19) تتمثل أساسا في: -

- تغيير أساليب العمل بما يضمن استمرارية تقديم الخدمات وتأمين المرافق.
- حماية العاملين في مكان العمل.
- الاعتماد على الحوار الاجتماعي لإيجاد الحلول.
- تحفيز الاقتصاد بما يدعم التعويل على الذات والبحث عن فرص تعاون حقيقية إقليمية بين الدول العربية.
- دعم القطاع الخاص والتعويل على الذات.

وبذلك فإنّ تحقيق الخطة الدولية للتنمية المستدامة 2030 يتطلّب مواكبة الدول في الوطن العربي بصورة مستمرة للتحوّلات الرقمية واستشراف دائم للمستقبل للتوقّي من مخاطر زيادة الهوة بين العرض والطلب، عبر وضع السياسات وتنفيذها وتقييمها وتعديلها بما يضمن توفير فرص العمل اللائق واستغلال الطاقات المعرفية والتقدّم التكنولوجي بما يُمكن من الانخراط في مسار التنمية الشاملة والمستدامة وتحقيق التشغيل واستغلال الفرص المتاحة سواء لضمان استمرارية العمل كما هو الحال خلال فترة (الكوفيد – 19) أو توفير الحلول البديلة للتعافي وإدارة المخاطر بعد الأزمات وتحقيق التنمية المستدامة.

المحور الثاني

الثورة الصناعية الرابعة وتغيرات قوة العمل

الثورة الصناعية أو التكنولوجية الرابعة تمثل تحدياً وفرصة في نفس الوقت. إذ تمر الدول العربية بمرحلة انتقالية دقيقة على مسار التطور الاقتصادي والاجتماعي. فهي تتدرج بصفة عامة في سلك الدول النامية، وبعض الدول العربية يندرج ضمن مجموعات دولية ذات شأن في المجالين المالي والطاقي، وخاصة "مجموعة العشرين" -أكبر تجمع مالي دولي، ومنظمة "أوبك" -منظمة الدول المصدرة للنفط.

وفي سبيل فهم التحدي والفرصة للدول العربية، يمكن ملاحظة أن هناك في العالم حالياً ما يسمّى بالدول المصنّعة حديثاً، وهي البلاد التي أنجزت عملية التصنيع، إلى حد كبير، بما يشبه الإنجاز الذي سبقت أن حققته الدول الصناعية السبعة الحالية الكبرى في القرن التاسع عشر والجزء الأول من القرن العشرين. ويتركز معظم "الدول المصنّعة حديثاً" في منطقة شرق آسيا، حيث سارت على النموذج الياباني في التنمية إلى حد بعيد، وخاصة كوريا الجنوبية وتايوان. وللمقارنة، فإن بعض الدول العربية قطعت شوطاً كبيراً في مضمار التصنيع، من خلال بناء قواعد مهمة لعدد من الصناعات التحويلية، أي خارج القطاع الاستخراجي المباشر للنفط والغاز.

حقائق أساسية

يمكن استخلاص عدد من الحقائق بشأن إعادة هيكلة الوظائف حالياً وفي المستقبل، وذلك على النحو الآتي: -

1- الذكاء الاصطناعي يغيّر مستقبل العمل Work

وسوف يطيح مهناً بأكملها كما في وظائف (خدمة العملاء Call centers) وسائقي سيارات الأجرة، وغيرها من الوظائف وأصحابها من ذوي الياقات البيضاء والياقات الزرقاء من قبلهم. وما الذكاء الاصطناعي إلا استخدام (الآلات المفكرة - المتعلمة) ذات الذكاء المستبطن - الداخلي - في الآلة، وهو الذكاء "الخارجي" بالنسبة للإنسان بطبيعة الحال، في تحريك واستنطاق كتل البيانات الضخمة من خلال المنصات الرقمية والمواقع الإلكترونية (web). تلك هي التكنولوجيات المتمحورة حول البيانات data-centric Technologies. ولسوف يعمل التحول نحو الذكاء الاصطناعي باتجاه كل فرد في المستقبل - المستقبل الرقمي على كل حال.

2- نحو اندثار طريقة العمل التقليدية وبروز "العمل الحر"

هناك توقع بانقراض نظام العمل التقليدي في الحكومة وشركات الأعمال، وحلول العمل الحر مكانه. ويُذكر - وفق أبحاث ميدانية - أن نسبة الأعمال الحرة الجارية على المنصات الرقمية تمثل حالياً نحو 15% من الأعمال الحرة ككل وهي تزيد بسرعة عالية، وتصل النسبة إلى 20-30% من الأشخاص في سن العمل في أمريكا والاتحاد الأوروبي .

ويمكن أن يستنتج من ذلك أن إدماج السكان في شبكة الإنترنت يسهم بطريقة فعالة في الدخول إلى عالم العمل المعتمد على التكنولوجيا الرقمية، ويذكر هنا أن أكثر من 4 بليون شخص، أي

أكثر من نصف سكان العالم، غير متصلين بشبكة الإنترنت حالياً، ويتركز نحو 75% منهم في عشرين دولة منها نيجيريا وأثيوبيا وتنزانيا وبنجلاديش وباكستان.

3- الاستقطاب المتزايد في سوق العمل.

أدت الثورة الرقمية إلى حدوث حالة من الاستقطاب المتصلب تدريجياً في سوق العمل، حيث يوجد سوقان في كل بلد، أو عدة أسواق: سوق العمل الماهر الذي يحقق التوافق بين عرض المهارات النادرة والكفاءات العالية وبين الطلب عليها، وسوق آخر منخفضة المهارة في المهن التقليدية، وسوق ثالث للعمالة متوسطة المهارة.

ومع تفاوت المهارة والكفاءة والموهبة، يكون هناك تفاوت مطابق في مستويات الأجور والمنافع أو المكاسب الكلية لعنصر العمل.

4- جدلية التكنولوجيات الرقمية : تدمير وبناء الوظائف وفرص العمل.

وفق بعض الدراسات الميدانية فإن تأثير التكنولوجيات الجديدة في التوظيف وفرص العمل يكاد يكون إيجابياً جداً. وفي مسح ميداني أجرى في باريس عام 2011 وُجد أن الإنترنت قد أدى إلى تدمير 500,000 وظيفة في فرنسا خلال السنوات الخمس عشرة السابقة على إجراء المسح، ولكنها في نفس الوقت خلقت 1,2 مليون وظيفة، بصافي إضافة لـ 700,000 وظيفة أو 2,4 وظيفة جديدة لكل وظيفة تم تدميرها. ويقدر أن الدور المتنامي للبيانات الكبيرة Big Data في مجال الأعمال سوف يؤدي إلى احتياج كبير فيما يخص وظائف الإحصائيين ومحلي البيانات، وأن هناك عجزاً إجمالياً بحوالي 250,000 وظيفة لمحلي البيانات في الولايات المتحدة وحدها خلال العقد الجاري (2010 - 2020).

نظرة مستقبلية للدول العربية في إطار الثورة الرابعة: بعض الخطوط الأساسية: -

إن التسارع في صيغ الاقتصاد الرقمية قد يؤدي إلى خلق نوع من الازدواجية بين قطاع بالغ التقدم وقطاعات واسعة أقل تقدماً بدرجة عالية. لذلك ينبغي السير على ساقين: ساق ممدودة في العالم المعاصر، وفق آفاق الثورة الرابعة، وساق أخرى مغروسة في تربة الاقتصاد المحلية لخلق فرص العمل وكسب الدخول من أجل تحسين مستوى المعيشة وخاصة للفئات الاجتماعية التي تنتشر بينها الأمية والبطالة والفقر.

مع بذل جهد كبير لتحقيق المواءمة بين مخرجات المنظومة التعليمية والتدريبية وبين احتياجات عملية التنمية الشاملة والمستدامة في الأجل القصيرة والمتوسطة والطويلة. فذلك هو الطريق السالك إلى التوفيق بين عرض العمل والطلب عليه في الوضع القائم، وكذا رفع مستوى المهارة والموهبة والكفاءة لقوة العمل تدريجياً، لتحقيق متطلبات التنمية في المستقبل القريب والبعيد.

وقد تبين أن التقدم الصناعي والتكنولوجي العالمي المعاصر لم يضع في جدول أعماله بالقدر الكافي، موضوع صيانة وتحسين صحة البشر، الجسدية والذهنية معاً، أولئك المخاطبين الحقيقيين بجهود التنمية على تنوعها واختلافها في جميع الأحيان.

من ثم، يجب العمل بصورة أكمل على تحقيق "إعادة التمرکز" حول الإنسان، بدء من الوقاية والعلاج. وهذا ما تناولته الورقة التكميلية حول الثورة الصناعية الرابعة وآثارها على قوة العمل، من خلال تناول آفاق الثورة التكنولوجية الرابعة في ضوء مستجدات جائحة فيروس كورونا، مع التطبيق على صناعة

الأدوية واللقاحات في العالم وفي الدول العربية.

تطبيقاً لهذه المقاربة تناولنا في القسم الأول من الورقة التكميلية "الثورة الصناعية والتكنولوجية في مواجهة الأمراض والأوبئة"، سواء من الجانب التكنولوجي البحث، أو من الجانب الاقتصادي متمثلاً في هيكل أسواق الدواء، وخاصة بالتركيز على النزعات الاحتكارية البارزة في هذه الأسواق. وفي القسم الثاني انتقلنا إلى البعد المعرفي-القانوني لصناعة الدواء العالمية، بالتركيز على الاتفاقية المعقودة في إطار "منظمة التجارة العالمية" والمعروفة باتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (تريبس). أما في القسم الثالث فقد حاولنا مقارنة الأفق المرتقب للثورة الصناعية والتكنولوجية الرابعة في المجال الدوائي تحديداً، من خلال تتبع حركة نقل التكنولوجيا العالمية في مجال صناعة الدواء إلى الجهات الفاعلة المعنية في الدول العربية.

وفي الفقرة الأخيرة، قمنا بطرح سؤال مع محاولة للإجابة عليه: كيف يمكن أن نتعامل عربياً مع الثورة التكنولوجية في صناعة العقاقير؟

ويتحصل المدخل الملائم للتعامل في صياغة استراتيجية صحية عامة، تشتق منها استراتيجية دوائية.

وأهم مكونات الاستراتيجية الصحية المرتقبة، ما يلي: -

- 1 - سياسة للوقاية من الأمراض، خاصة الأخذ في الانتشار في السنوات الأخيرة، وفي السنة الأخيرة بالذات فيروس (كوفيد - 19) وما يرتبط بها مثل أمراض الكبد والكلية والقلب، وللرعاية الطبية الأولية لأوسع قاعدة جماهيرية ممكنة.
- 2 - سياسة علاجية تستهدف فئات اجتماعية في مقدمتها: المتعطلون، الفقراء المشتغلون، والنساء ذوات الظروف الاجتماعية الصعبة، والشباب سواء منهم الطلبة أو الخريجون أو المتسربون من مراحل التعليم المختلفة.
- 3 - سياسة دوائية شاملة لتصنيع المنتجات الدوائية ولاستيراد الأدوية وتداولها للجمهور. وينقلنا هذا إلى العنصر الذي يهتما في سياق الدراسة وهو صياغة مدخل فعال للتعامل مع تحدى الثورة الصناعية الرابعة في الميدان التكنولوجي، وهو تفعيل القدرات العلمية - التكنولوجية المحلية، من خلال الأبعاد التالية:

أ- الابتكار و"البحث والتطوير":

ينصب الابتكار في هذا المجال على تحقيق انطلاقات في تصنيع المنتجات الدوائية النهائية ووسائل إنتاجها - وهو ما يتحقق على صعيد كل من البحث والتطوير.

ب- تعميق الصناعي:

ونقصد ولوج المستويات المتدرجة للعمق الصناعي في المجال الدوائي، وخاصة من خلال

- تصنيع الخامات الدوائية، من أصول كيميائية وحيوية.
- تصنيع المصانع، ونقصد البدء في إنتاج الآلات والمعدات والتجهيزات اللازمة.
- 4- ممارسة الرقابة السابقة واللاحقة على تصنيع وتداول العقاقير في الأسواق العربية؛ وتوفير الإمكانيات البشرية والمادية والمالية اللازمة لتفعيل، وتحسين الفاعلية، رفع كفاءة الرقابة الدوائية.

المحور الثالث

سياسات التعليم والتدريب التقني والمهني

هدف هذا المحور إلى إعداد دراسة تتناول سياسات التعليم والتدريب التقني والمهني بالدول العربية باستخدام منهجية الوصفي التحليلي لجمع وتحليل البيانات والمعلومات حول كل مبحث من مباحث الدراسة الخمسة، ذلك للتعرف على السياسات التي تضبط أنشطة عمليات التعليم والتدريب التقني والمهني ومن ثم التعرف على التحديات التي تواجه عملية تطوير سياسات التعليم والتدريب التقني والمهني بالدول العربية وانعكاساتها على متطلبات أسواق العمل وكذلك التعرف على دورها في عمليات الإدارة الاستراتيجية للتعليم والتدريب التقني والمهني من حيث الإعداد والتنفيذ والتقييم للخطط الإستراتيجية لتنمية الموارد البشرية بالدول العربية وبالتالي معالجة موضوع تحديات التشغيل والبطالة في هذه الدول ومن ثم تم تقديم مقترح توصيات تساهم في مواجهة هذه التحديات وتنفيذ سلسلة من الإصلاحات والمعالجات لإعادة صياغة هذه السياسات تعزيزاً للأدوار المستقبلية المطلوبة من التعليم والتدريب التقني والمهني للمساهمة في الحد من ظاهرة البطالة وزيادة فرص التشغيل بالوطن العربي.

المبحث الأول

سياسات التعليم والتدريب التقني والمهني

تم في هذا المبحث مناقشة موضوع سياسات التعليم والتدريب التقني والمهني من خلال تعريف السياسات (تعرف السياسات بأنها الدليل الذي يحدد المبادئ والإجراءات التي تتخذها السلطات التنفيذية والإدارية بالدولة لتنظيم عمل المؤسسات بطريقة تتماشى مع القانون والأعراف المؤسسية)⁽¹⁾ وتعريف الإجراءات (تعرف الإجراءات بأنها الخطوات التفصيلية أو المراحل التي تمر بها العملية من البداية إلى النهاية مع توضيح الفرق بينهما وإن مسألة تحديد الفرق بينهما تمثل أساساً متيناً لزيادة كفاءة تنفيذ الخطط الإستراتيجية العربية للتعليم والتدريب التقني والمهني.

كما تناول هذا المبحث علاقة هذه السياسات بعمليات الإدارة الإستراتيجية وإختيار عناصر بعينها (الكفاءة – الفعالية – الأثر – الانصاف والعدالة) للتعرف على ملامحها الأساسية والتأكيد على توجهاتها المستقبلية لمعالجة واقع ومستقبل التعليم والتدريب التقني والمهني بالدول العربية.

المبحث الثاني

(1) التخطيط الإستراتيجي المبني على النتائج، مجيد الكرخي، مطبوعات وزارة الثقافة والتراث، دولة قطر - دار الكتب القطرية 2014 - ص 25.

أهداف سياسات التعليم والتدريب التقني والمهني

أما المبحث الثاني فهو يشتمل على أهداف سياسات التعليم والتدريب التقني والمهني باعتبار أنها تمثل مصدراً للقوانين التي تنظم العمليات والأنشطة بمؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني وتنظم علاقة المشاركين والمستفيدين من هذه العمليات داخل هذه المؤسسات وبالتالي تحديد آليات حوكمة معايير الأداء القياسية المعتمدة لانجاز هذه الأنشطة والشروط المطلوبة لتطبيق مناهج التعليم والتدريب التقني والمهني والوسائل المستخدمة حالياً والوسائل المبتكرة مستقبلاً. حيث نجد أن الهدف الأساسي لسياسات التعليم والتدريب هو رفع أداء مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني بما يسهم في زيادة فرص الاستخدام للشخص الذي يتمتع بمعارف ومهارات متوافقة مع المتطلبات والاحتياجات الراهنة لأسواق العمل في الدول العربية وتوليد فرص العمل المستقبلية والمستدامة وبالتالي الحد من ظاهرة البطالة وكذلك التأكد من تحقيق هذه السياسات لمبادئ الإنصاف والعدالة وسط الشباب من الجنسين الباحثين عن فرص التوظيف بأسواق العمل أو التوظيف الذاتي بالمشاريع الإنتاجية الصغيرة، والتأكد من مقدرتها على الإستجابة على متطلبات اسواق العمل .

إن عملية توحيد الرؤى والسياسات في مجال بناء قدرات الموارد البشرية يساعد في تبني سياسات متكاملة على قواعد راسخة تعمل على صياغة الانسان العربي بما يتوافق مع مطلوبات التنمية الإقتصادية الشاملة على مستوى الدول العربية. ذلك أن تلك الأوضاع والمتغيرات تتطلب ضرورة القيام بمراجعة شاملة وجذرية لكافة السياسات والاجراءات التي تدعم مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني لتطوير أدائها وزيادة قدراتها التنافسية.

المبحث الثالث

إستراتيجيات التعليم والتدريب بالدول العربية

أما المبحث الثالث فقد تم فيه تحليل نماذج من إستراتيجيات التعليم والتدريب التقني والمهني ببعض الدول العربية وحوكمة السياسات الخاصة بكل استراتيجية من خلال التعرف على أهم السمات التي ساهمت في صياغة الأهداف الإستراتيجية حيث تساهم هذه السمات في إعداد وتنفيذ الإستراتيجية ومن ثم تقييم أثر هذه الاستراتيجية على أسواق العمل بتلك الدولة وكذلك التعرف على دور كل إستراتيجية في زيادة فرص التوظيف والتشغيل وبالتالي تقليل نسب البطالة حيث يتطلب إعداد الخطط الاستراتيجية القيام بتحليل بيئة عمل المؤسسة وبالتالي التعرف على العوامل الداخلية التي تمثل واقع المؤسسة (نقاط القوة ونقاط الضعف) وكذل العوامل الخارجية المؤثرة على المؤسسة (الفرص والمهددات) بأسلوب ما يعرف بتحليل سوات (SWOT) حيث يمكن تحديد واقع المؤسسة وبالتالي تحديد الأهداف الإستراتيجية التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها، وقد تم تناول الإستراتيجية العربية للتعليم والتدريب التقني والمهني والتي تم إعدادها من قبل خبراء منظمة العمل العربية إدراكاً منها لأهمية جودة مخرجات نظم تنمية

الموارد البشرية وفاعليتها باعتبارها من المدخلات التي يعتمد عليها النمو الإقتصادي والإجتماعي حيث تم إقرار هذه الإستراتيجية بقرار مؤتمر العمل العربي المرقم (1424) فى دورته السابعة والثلاثين (المنامة / مملكة البحرين ، 6 - 13 - مارس / آذار 2010)

أما إستراتيجية جمهورية مصر العربية حتى عام 2030، وبالنظر إلى محور التعليم نجد أن الرؤية الاستراتيجية للتعليم تستهدف إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية ومن دون تمييز، وفي إطار نظام مؤسسي، كفاء وعادل، ومستدام، ومرن وأن يكون مرتكز على بناء الفرد المتعلم والمتدرب القادر على التفكير والتمكن للعمل فى الإطار الفني أو التقني أو التكنولوجي، أما إستراتيجية نظام التدريب المهني والتعليم الفني والتقني والتقاني بجمهورية السودان فقد تم إعدادها إدراكاً من الدولة لمعطيات تطوير واقع التعليم الفني والتقني والتقاني بما يحقق مزيداً من الإنتاج والإنتاجية للكوادر البشرية والمؤسسات المختلفة وتحسين نوعيته لتكوين رأس المال البشري الراقى النوعية وبناء نظام تعليمي فاعل يربط التعليم بمطلوبات التنمية الشاملة ووفق حاجات أسواق العمل المحلية والعالمية وكذلك ترقية وتطوير قاعدة بيانات تسهم في توفير المعلومات والبيانات والإحصاءات اللازمة لتطوير وترقية الأداء في مجالات العمل وتنمية الموارد البشرية

المبحث الرابع

تطوير سياسات التعليم والتدريب التقني والمهني

إن تحديات المرحلة الراهنة للتعليم والتدريب التقني والمهني من خلال النظر إلى تداعيات تأثيرات جائحة كورونا (كوفيد - 19) على الموارد البشرية العربية ومستقبل العمل والتي ظهرت فى أواخر العام 2019م والمستمرة حتى الآن بإعتبار أنها واحدة من الكوارث التى اجتاحت معظم دول العالم مسببة الكثير من الأزمات غير المسبوقة، تمثلت فى تدهور مقومات النشاط الإقتصادي من تعطيل للأعمال وإغلاق معظم المؤسسات بالدول حيث يعمل التحسين المستمر لهذه السياسات على تعزيز تحسين استجابة التعليم والتدريب التقني والمهني للاحتياجات والمتطلبات الإجتماعية الناشئة عن ظروف التباعد الإجتماعي والحظر الصحي والبقاء بالبيت مع توفير نظم تتسم بقدرة أكبر من المرونة لتقديم خدماتها. كما يسعى إلى زيادة المقدرة على التنبؤ بالاحتياجات المطلوبة بسوق العمل من حيث المهارات المهنية وطرق ووسائل تقديم الخدمات فى عالم يتعذر التنبؤ بأحداثه بصورة متزايدة.

يركز المبحث محل الدراسة على تحليل واقع سياسات التعليم والتدريب التقني والمهني المعتمدة لتنفيذ استراتيجيات التعليم والتدريب التقني والمهني من حيث الخصائص الراهنة لأسواق العمل بالدول العربية نظراً لوجود صلة بين هذا النوع من التعليم والتدريب وبين ظاهرة البطالة المنتشرة فى صفوف الشباب الأمر الذي يحتم على الدول العربية فى إطار بناء استراتيجيات التعليم والتدريب والتعلم مدى الحياة وضع منهجية متكاملة لسياسات تنمية الموارد البشرية تساعد على عملية تطوير سياسات التعليم والتدريب التقني والمهني مع السعي فى زيادة معدلات الاستثمار في مجال تنمية الموارد البشرية لتعظيم

عوائدها لصالح الأنشطة الاقتصادية المختلفة وفقاً للأولويات الجديدة والمستقبلية من المهارات التنافسية للمهن والوظائف بأسواق العمل. كما إن التسارع في عمليات التغيير على الصعيد العالمي في متطلبات النشاط الاقتصادي وظهور الكوارث الطبيعية والبيولوجية يشكل تحدياً حقيقياً للسياسات التي تتبعها المؤسسات التعليمية والتدريبية بالدول العربية ذلك أن التغيرات الديموقراطية بالدول العربية .

المبحث الخامس

التدريب عن بعد

اما المبحث الخامس والذي خصص للوقوف حول موضوع التدريب عن بعد وذلك من خلال تقديم نبذة تعريفية عن هذا النوع من التدريب، ذلك أن إن أوضاع العمل قد تغيرت كثيراً بسوق العمل إثر جائحة الكورونا (كوفيد - 19) مما يستوجب التغيير في الوسائل التعليمية والتدريبية بما يتناسب والمرحلة الحالية والمستقبلية للمساهمة في علاج أزمة الاقتصاد العالمي، خاصة وان الأزمة قد كشفت العديد والكثير من أوجه القصور والضعف المؤسسي في مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني ومخرجاتها من خبراء التنمية البشرية والتدريب وفي ظل التغيرات التي اجتاحت العالم إثر جائحة الكورونا (كوفيد - 19) والتي فرضت واقع التباعد الاجتماعي بين البشر في كل المجتمعات فإن منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني تواجه تحدياً كبيراً بشأن المقدرة على الاستجابة لمتطلبات اسواق العمل من المهارات بتوفير فرص تعليمية وتدريبية إضافية ولذلك لابد من استخدام طرق حديثة مبتكرة للتدريب مثل التدريب الإلكتروني حيث يتم توظيف تقنيات وتطبيقات الحوسبة والشبكة المعلوماتية وغيرهما في دعم العملية التدريبية، أو استخدام التدريب عن بعد على اساس أنه يمثل أفضل الخيارات لبناء القدرات والمهارات بكل دول العالم، حيث يمكن من خلال استخدام إحدى الآليات الجديدة في مجال التدريب أن يتم التوسع في مجال بناء قدرات ومهارات الكوادر البشرية المطلوبة بأسواق العمل لتقديم خدماتها في ظل (جائحة كوفيد - 19) كما يسعى إلى زيادة المقدرة على التنبؤ بالاحتياجات المطلوبة بسوق العمل من حيث المهارات المهنية وطرق ووسائل تقديم الخدمات في عالم يتعذر التنبؤ بأحداثه بصورة متزايدة. كذلك تم تقديم مقترح لتطوير برامج التدريب التي تدعم الاستجابة لمتطلبات العمل الجديدة من خلال التركيز على عدد من البرامج التدريبية (بناء مهارات للعمل عن بعد والعمل بنظام التعاقب - بناء القدرات المتعلقة بإجراءات الصحة والسلامة المهنية - إضافة تخصصات وبرامج تدريبية جديدة تدعم احتياجات القطاع الطبي - تطوير منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني - بناء المهارات الناعمة - مجال تأمين الشبكات الإلكترونية - بناء المهارات الإدارية - مهارات استخدام التكنولوجيا والتقانات في التدريب وأداء الوظائف).

التوصيات

1. توفير آليات التشاور بين مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني وأطراف الإنتاج الثلاثة

- لرسم سياسات التعليم والتدريب التقني والمهني مع المشاركة في التنفيذ والمراجعة أو التقييم.
2. تقوية آليات حوكمة عمليات التعليم والتدريب التقني والمهني بما يمكنها من تعزيز عملية مواءمة مخرجات التعليم والتدريب التقني والمهني مع إحتياجات ومتطلبات أسواق العمل.
3. إعداد السياسات التي توفر آليات موارد مالية جديدة لزيادة فرص تمويل مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني والذي يعتمد على الدعم الحكومي وبعض الجهات الدولية المانحة وبيسر نقل التقانات والتجارب الناجمة في الاستجابة لتأثيرات جائحة كورونا (كوفيد - 19) على أسواق العمل.
4. ضرورة تطوير السياسات التي تدعم تبني أنظمة ضمان الجودة والإمتياز وإرساء ثقافة ومفاهيم التميز الإداري وإدارة التغيير وإدارة الكوارث حتى يتمكن من خلالها تحسين أداء النظام التعليمي أو التدريبي وتأكيد فعالية مخرجاته.
5. بناء الإستراتيجيات التي تدعم التحول نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات والاستفادة من الانفجار المعرفي والدخول إلى شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) ومنصات التواصل الإجتماعي التي تضمن إستجابة منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني للمتغيرات والتطورات التقنية والرقمية واستخدامها في تقديم خدمات التعليم والتدريب.
6. الدعوة إلى تطوير سياسات تدعم مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني بالإعتراف بالتدريب عن بُعد، وإعتماده وفقاً للأولويات الجديدة والمستقبلية ووضع معايير قياسية لخدمات التعليم والتدريب عن بُعد، مع التنسيق مع جهات الإعتماد العربية والدولية المتخصصة.
7. في ظل التغيرات التي اجتاحت العالم إثر جائحة الكورونا (كوفيد - 19) والتي فرضت واقع التباعد الإجتماعي بين البشر في كل المجتمعات، فإن منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني تواجه تحدياً بشأن المقدرة على الاستجابة إلى متطلبات اسواق العمل المستجدة من المهارات الناعمة وتوفير فرص تعليمية وتدريبية خلال تطوير برامج التدريب عن بعد لذلك لابد من تطوير السياسات التي تضمن استجابة منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني لتجاوز آثار هذه الجائحة.

المحور الرابع

آفاق التشغيل الواعدة بين الدول العربية

آفاق التشغيل الواعدة هي تلك التي تواجه التحديات الراهنة في مجال التشغيل، بفاعلية كبيرة، وتستفيد من الفرص المتاحة بكفاءة. وهذا هو موضوع المحور الحالي.

ويعتبر التوجه العربي نحو آفاق واعدة للتشغيل وواعيه فرص العمل من التوجهات المهمة للتعامل بكفاءة مع تنامي مشكلة البطالة، التي تواجهها الدول العربية والواقع الذي تعيشه نظم التعليم والتكوين والتدريب الفني والمهني، وذلك في سياق تواصله التفاعلي مع الاقتصاد والديموغرافيا والأمن والسلم الاجتماعي وما يواكبها من مظاهر تعكس في مجملها وجود اختلالات بنيائية ووظيفية في منظومة التشغيل وفرص العمل وفجوة المعرفة.

وتزداد مشكلة غياب آفاق واعدة للتشغيل في العديد من الدول العربية - مع بعض الفروقات في الحجم والنوع - حدة وتعقيدا. ومع ما تشهده النظم الاقتصادية العربية من تحديات لخصها مؤتمر العمل العربي، في دورته السادسة والأربعين (2018) بالقول بأن: مستقبل العمل على مستوى الوطن العربي يمر بمرحلة من عدم التوازن والاضطراب في مواجهة مستجدات الثورة الصناعية الرابعة خاصة مع التحول الرقمي الإلكتروني نحو اقتصاد المعرفة.

يركز هذا المحور من محاور التقرير على التشبيك التكاملي بين التمكين وبناء القدرات والكفاءات تواصلًا مع الجهود والتوجهات العربية والدولية للتنمية البشرية واستدامتها وتصديها لمظاهر فقر القدرات والاستبعاد والبطالة وسعيها إلى عالم يوسع الخيارات التنموية وفرص العمل الواعدة أمام كافة الموارد البشرية العربية.

ويركز هذا **المحور** بالخصوص على تأكيد أهمية التوجه العربي نحو إيجاد فرص ومجالات عمل واعدة ومتطورة في سياق التمكين والتنمية البشرية وهو توجه له خصوصيته النوعية في شكل مرجعية استراتيجية بديلة تمكن من التواصل مع مكتسبات ومستجدات عصر العولمة والتكنولوجيا الرقمية للاتصالات والمعلومات (I.C.T) دونما جمود عند معطيات تقليدية تجاوزها العصر وأنهى تقدم المعرفة الرقمية صلاحيتها وتأتي مقاربة موضوع تحديد آفاق وفرص عمل واعدة في كل البلدان العربية، في مواجهة.

ويمثل الهدف المحوري لهذا التوجه الاستراتيجي كما يعالجه هذا الجزء من التقرير دعما للتعامل العلاجي والاستباقي مع تفاقم مشكلة البطالة والتشغيل وتوجهاً يتجدر وطنياً وقومياً ويتواصل عالمياً ومعرفياً محاولاً الإحاطة بمجموعة كبيرة من المعطيات المعاصرة دونما قطعية مع **الإنجازات المتحققة عربياً**.

الرؤية

تتأسس رؤية التمكين والتنمية البشرية في **تواصلها مع** خلق فرص عمل وتشغيل واعدة

ومستدامة تتأسس على مبدأ الثقة في النفس وإيجابية وفاعلية **الخيار التنموي وتتأسس على:** -

- معايير وفعاليات تحقق سرعة تدفق المعرفة وإنتاجها وتوظيفها وتداولها.
- كفاءة منظومة التعليم والتدريب ومخرجاتها والاحتكام في قياس جودتها واستجابتها لمستجدات سوق العمل إلى المقارنات والمعايير الدولية والعلمية.
- إصلاح تربوي تعليمي مهني وفتح خيارات تعليمية وتأهيلية بديلة متنوعة أمام الموارد البشرية العربية عموماً والمقبلين الجدد والمتوقعين لسوق العمل وتنمية مهاراتهم وكفاءاتهم ومقدرتهم التنافسية وتشجيعهم على المبادرة والتعلم الذاتي والعمل عن بعد ونشر ثقافة العمل ودعم كل أشكال الهوايات والإبداعات والمبادرات الخلاقة.
- تفعيل كل أنواع العلوم والمعارف والثقافات ذات العلاقة لتنمية عقل عربي يكون قادراً على الفعل المجدي والمشاركة والإبداع والتواصل مع العصر بكفاءة وجدية وندية واستدامة.
- متابعة الأخذ بتطورات العلوم والتقنيات الأحدث والتعرف على ما تنتجه العولمة والتكنولوجيا الرقمية من فرص ومجالات عمل في إطار سياسات عمل متطورة ومستوعبة لأحدث **المستجدات العلمية والعالمية.**
- استدامة الاستثمار في التجهيزات التقنيات المتطورة وتفعيل حركة تدفق وتداول المعارف **والتعلم الذاتي المستمر.**
- بناء "تنمية الموارد البشرية" على تكافؤ الفرص وعلى معطيات ومحددات مجتمعات المعرفة وفرص العمل واحتضان وتشجيع وجذب البحث العلمي والتطوير التقني خاصة التقنيات الرقمية الإلكترونية.
- الاهتمام بنوعية وجودة التعليم والتعلم وربطه بمنظومة أوسع للثقافة وتفعيل عائد التقنية وربطه **بالإنتاج والاستغناء** عن كل فعاليات التعليم والتدريب التي لم يعد لها حاجة في سوق العمل والتي يمثل استمرارها المزيد من الهدر والتدهور في سوق العمل العربية وتراكم البطالة.
- استحداث هياكل إدارية جديدة ومؤسسات تعليمية وثقافية متطورة وعصرية تستجيب لمعطيات مجتمع المعرفة ومتطلبات العمل والتشغيل في عصر اقتصاد المعرفة والتقنيات الإلكترونية البالغة التطور والعالية الكثافة المعرفية.
- إنشاء مدن وقرى علمية وذكية ومناطق استثمارية ومناطق حرة وصناعية داعمة لخلق فرص العمل وتشجيع المبادرة والإبداع والتوجه نحو الرقمنة.

الرسالة:-

تنطلق التوجهات العربية نحو إيجاد آفاق وفرص عمل واعدة من تحديد إطار مرجعي داعم لإحداث تنمية الموارد البشرية واستدامتها، تنمية يكون الإنسان العربي القادر المتمكن محوراً وأداة. إنها استشراف للمستقبل مبني على معطيات الواقع وتحدياته وطموحات المستقبل وواعدية فرص **العمل فيه. وهي** رسالة ضرورية للتعامل الاستراتيجي مع زيادة الطلب الاجتماعي للخدمات الراقية والمتطورة ولمتطلبات سوق العمل للكفاءات والموارد البشرية المتمكنة من المهارات الضرورية والتي يتطلبها سوق العمل

الدواعي:-

استدعت مستجدات العصر وتحديات العولمة ومعطيات ثورة المعلومات والاتصالات المراجعة **الشاملة لمختلف** معطيات وتراكمات نظم التربية والتعليم والتدريب والتكوين المهني ونظم وعلاقات العمل وذلك في وقفة تقييم لكل هذه المعطيات وإعادة تطويرها لتستجيب بكفاءة لتنمية إنسانية مُمكنة ومؤطره للجهد التنموي ودافعة باتجاه جعل الإنسان محور العمل التنموي فعلاً واستفادة ومطلوباً في سوق العمل .

وتتحدد أهم دواعي إعداد تصورات داعمة لإيجاد وتأسيس فرص وآفاق عمل واعدة في تواصلها مع التنمية البشرية ومواجهه البطالة في الآتي:-

- (1) الإحساس بوجود حاجة ملحة لتوجه عربي للتمكين والتنمية البشرية وتوسيع آفاق العمل على أن تكون هذه الحاجة واضحة المنطلقات والمبادئ والتوجهات والرؤى محددة بدقة الأهداف والخيارات لتستجيب بكفاءة لمستجدات العصر واقتصاد المعرفة ولجسر الفجوة بين مخرجات التعليم ومستجدات ومتطلبات سوق العمل.
- (2) ما أظهره التحليل لمعطيات التنمية البشرية وفرص العمل من وجود ضرورة لتغيرات جادة وجذرية في مسارات التنمية من كونها تنمية اقتصادية بالدرجة الأولى إلى تنمية بشرية مستدامة **ومسارات التنشئة الاجتماعية.**
- (3) مخاطر فقدان التوازن التنموي وعدم تكافؤ مخرجات النظم الاقتصادية والتعليمية للاستجابة لسوق العمل المعاصر (تيار عصر العولمة والمعلوماتية هو من التيارات التي تسير بسرعة غير مسبوقة للوصول إلى أهداف أكثر حركية وأقل ثباتاً).
- (4) الحاجة الماسة إلى حشد الإمكانيات والموارد الطبيعية والكفاءات البشرية في مجال جغرافي عربي **لتحقيق** الأفضل دون التوقف عند استهلاك المعرفة عموماً والرقمية على وجه الخصوص بل وأيضاً إنتاجها. ودون إضاعة للوقت وهدر **الموارد.**

(5) التأكيد على:

- نشر استخدام التقنيات المتقدمة وكثافة استخدام التقنية الرقمية وتحقيق مجتمع المعرفة وتضيق فجوة المعرفة والقضاء على الأمية الإلكترونية.

- تقليص الاعتماد الكلي على الدولة في التوظيف وإلغاء ثقافة التواكل باتجاه ثقافة المبادرة وخلق واستدامة فرص العمل.
- تكافؤ الفرص في التعليم والموارد. وإكساب مهارات التعلم وفق نظام تعليمي يأخذ بأحدث مستجدات التعليم الذكي وتكنولوجيا المعلومات والمؤسسات التعليمية الذكية
- رفع الكفاءة الاقتصادية لاستخدام رؤوس الأموال والموارد البشرية والطبيعية دون الجور على البيئة وحقوق الأجيال القادمة.

- التركيز بالخصوص على ما يلي:-

- الحرص على تحقيق الجودة الشاملة لنظم التعليم والتربية وتنمية الموارد البشرية وغيرها.
- إحداث التوازن بين البعد الكمي والبعد الكيفي النوعي للتنمية في ميادينها المختلفة.
- تحقيق إكساب مهارات التعلم في كل وقت وفي كل مكان وبكل الوسائط وعلى الأخص وسائط المعلومات والاتصالات الرقمية.

هذا، وفي ظل جملة من المستجدات في مجالات النشاط الاقتصادي تتم مقارنة موضوع تحديد متطلبات وأساليب النهوض بالتشغيل وفرص العمل الواعدة في ضوء الأبعاد التالية:

- 1- العمل على تطوير نظم التعليم والتدريب المهني لتستجيب بكفاءة لمستجدات العولمة والمعلوماتية وتقنيات التواصل الإلكتروني.
- 2- إيجاد سياسات داعمة للمبادرين بمشروعات صغرى تمكنهم من شق طريقهم في تأسيس المشروعات والتوظيف الذاتي.
- 3- مراجعة التشريعات النافذة لتستجيب بكفاءة عالية لآليات التشغيل الذاتي وتوسيع قاعدة التشغيل وإحجام مؤسسات المجتمع المدني.
- 4- التوجه نحو الاستفادة من التقنيات المعلوماتية والتواصلية المتطورة بما يخدم قضايا الاقتصاد ويرفع من القدرة التنافسية للاقتصاد. ويفتح فرص عمل واعدة
- 5- إيجاد نوع من التعاون والشاركة بين مؤسسات القطاع الخاص وبين المؤسسات الرسمية للتدريب والتأهيل والتكوين المهني. في مجال التنمية المستدامة للموارد البشرية وتوسيع الخيارات والفرص امامها للحصول على عمل عبر المنصات الالكترونية وغيرها
- 6- العمل على تأهيل جيل أصحاب الأعمال المبادرين ودعمهم ومساندتهم لتأسيس أعمال جادة وذات مردود اقتصادي وعالية الكثافة المعرفية واستدامتها.
- 7- مساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مواجهة الصعوبات الإدارية والمالية والفنية والتقنية والتسويقية والتي عادة ما تواجه مرحلة التأسيس.
- 8- تبني أسلوب حاضنات الأعمال والمشروعات الصغرى لتبني المبادرين والمقبلين الجدد على سوق

العمل ودعمهم وتشجيعهم وتهيئة المرافق والمواقع المناسبة والمجهزة لبدء مشروعاتهم.

9- إيجاد برامج لتنمية الموارد البشرية المؤهلة والكفؤة وتطبيق أساليب التدريب التحويلي للذين لا تستجيب مؤهلاتهم العلمية لفرص العمل المتاحة.

10- تبني أسلوب العمل عن بعد عبر الوسائط الرقمية وتقنياتها المتطورة.

11- تحديث آليات التوظيف بما ينسجم مع مستجدات سوق العمل في عصر المعرفة الرقمية في تغييرها السريع وربط ذلك بالتعليم والتدريب المستمر الذي يوفر خيارات متعددة لتغيير مسارات العمل.

12- تبني أساليب التعليم والتأهيل الافتراضي (virtual) في إطار سياسات تحديث نظم التعليم

13- تمكين المرأة العربية من فرص عمل واعدة ووضع حد للتمييز على أساس النوع الاجتماعي في سوق العمل.

وتناول الجزء الثاني محور آفاق التشغيل الواعدة وتداعيات جائحة كورونا، بالتحليل حجم التأثير المدمر لهذه الجائحة على مستويات الموارد البشرية وفرص العمل والنشاط الاقتصادي وأسواق العمل العربية التي تعرضت إلى تباطؤ بل وحتى توقف شبه كلي للموارد البشرية عن العمل والتفاقم التراكمي لمشكلة البطالة حتى ما قبل حدوث الجائحة.

وحدد التقرير المذكور مسارات ومقاربات التعافي من تبعات هذا الوباء، متضمناً عرضاً استرشادياً إثنائياً للتوجهات والسياسات والفعاليات المطلوبة للتعافي من آثار هذه الجائحة. وفي سياق ذلك عرض التقرير للعديد من الاستجابات الممكنة في التعامل مع هذه الوضعية المتأزمة لسوق العمل العربية والدولية.

وباختصار تناول هذا الجزء موضوع تداعيات الكورونا على سوق العمل العربية في المقاربات التالية: -

- 1- تأطير مرجعي للآثار والتداعيات.
- 2- مسارات التعافي والتعامل مع تداعيات الأزمة.
- 3- التوجهات والسياسات.
- 4- توقعات مستقبلية لنظم عمل عربية مستجدة.
- 5- استجابات التعامل مع أزمة كورونا على أسواق العمل العربي.

آثار وتداعيات الجائحة على أسواق العمل العربية:

حدد التقرير جملة من الآثار والتداعيات على أسواق العمل العربية والأنشطة الاقتصادية وهي باختصار على النحو التالي:

1- اعتبرت التداعيات الناجمة عن ظهور وانتشار جائحة كورونا بأنها مدمرة على مستوى حياة الناس وعلى مستوى العمل والنشاط الاقتصادي.

2- فاقمت الجائحة وراكمت أزمات قائمة في بعض أسواق العمل العربية مما زاد من حجم تردي وتهديد أوضاع العمال عموماً والعمال الأكثر هشاشة على وجه الخصوص، بالإضافة إلى تحديات مستدامة تواصلت مع توقف آليات وفعاليات الاستخدام واستحداث فرص جديدة وحتى إمكانية المحافظة والإبقاء على القائم منها.

3- وتزامنت هذه الوقائع مع تداعيات غير مسبقة في مؤشرات فقد العمل وتدهور وتدني شروط الاستخدام ووفقاً لمرجعيات منظمة العمل الدولية فإن: "أزمة كورونا أفرزت تحديات اقتصادية ومعيشية تلازماً مع تراجع في ثقة المستهلكين وتعقيدات وتضييق في الشروط والقروض المالية.

4- تشتت تداعيات وآثار هذه الأزمة بدرجات أكثر قوة على الفئات التالية:

- النساء اللاتي يفتقدن التحصين بالحماية الاجتماعية.
- العمال المهاجرين واللاجئين والنازحين.
- العمال العرب الذين يعانون من بعض الإعاقات.
- العاملون بأجر يومي وغير النظاميين.
- الباحثون عن عمل من مختلف الفئات والتخصصات.

ومما يزيد من الآثار الضارة بسوق العمل في الدول العربية ما تتوقعه منظمة العمل العربية من أن الآثار الواقعية لم تكتمل بعد وهي ستزداد ظهوراً ووضوحاً بدءاً من عام 2021.

5- وأورد تقرير غرفة التجارة الأوروبية تأكيداً على أن وباء الكورونا كشف عن هشاشة العديد من المؤسسات والشركات الدولية المعولمة وحدثت اضطرابات في سلاسل وآليات التجارة العالمية.

6- تؤكد معظم التوقعات الاقتصادية والمالية على حدوث تغيرات مذهلة على أسواق العمل وعلى الاقتصاد العالمي والعربي بالتبعية وبالأخص التجارة الدولية وأسواق المال والأعمال، وسيادة حالة من عدم اليقين والشك والارتباك مع حدوث اضطرابات في أسواق المال العالمية، راكمها الانفجار الشديد في أسعار النفط إلى أدنى المستويات.

الاستجابات الداعمة للتعافي - (توصيات ومقترحات) :

قدم التقرير المذكور جملة من المعالجات والتوصيات والاستجابات للتعافي من آثار الجائحة على أسواق العمل العربية وهي باختصار كما يلي: -

1- التأكيد على مرجعية العمل العربي المشترك على تفعيل منظومة قياس متعددة المراحل في إطار سلسلة من التوقعات التي تعكس وضعية الأزمة وآثارها القائمة والمتوقعة على أسواق العمل والعمالة في الدول العربية وبناء رؤية استشرافية مبنية على المعطيات والوقائع التي تم رصدها عربياً وعالمياً.

2- التنسيق بين أطراف العمل الثلاث على تحديد أولويات هذه الاستجابة العربية وفقاً لمرجعية

الوضع القائم وللمرونة المطلوبة لطبيعة ومعطيات الأزمة لتكون متغيرة بتغير وتبدل نمط ووتيرة الأزمة وسرعة تقلبها، في سياق آليات إدارة الأزمة في بعدها المرجعي ودعم القرار في حالات شدة التأزم.

3- تبنى تأسيس استحداث منصات وطنية لنظام وطني لمعلومات وبيانات أسواق العمل في كل دولة عربية، تفتح من خلالها أبواب التسجيل للعمالة المتعطلة والمستهدفة، والدعوة أيضاً إلى التسجيل التوثيقي عبر هذه المنصات لجميع الموارد البشرية وخاصة غير الرسمية للعاملين بكل دولة عربية الوطنية منها والوافدة وذلك لتحفيز هذه الموارد في غير القطاع الرسمي بالخصوص للإقبال على التسجيل، وهذا يدفع باتجاه تمكين أنظمة التشغيل الوطنية من القيام بتقديرات أكثر واقعية حول أوضاع سوق العمل والمتضررين من تداعيات هذه الأزمة والتعاطي الملائم معها.

4- الدفع باتجاه التزام أطراف الإنتاج الثلاث بتطوير حزم من المحفزات المشجعة والمباشرة للشركات والمؤسسات العاملة الرسمية وجعل جانب منها مطروحاً ومتاحاً للشركات الخاصة والمسجلة حديثاً لهذه المنصات. لإيجاد مظلة للحماية والدعم عموماً وفي ظروف التأزم على وجه الخصوص وتشمل هذه المحفزات: -

أ- توفير التمويل المالي في ظل سياسة ما يعرف بسياسات سوق العمل النشطة ليشمل القطاع الخاص عموماً والمشروعات الصغرى والحرفية خصوصاً لتحمل جانب من أعباء الأزمة وتبعات تباطؤ الاقتصادات الوطنية والدولية.

ب- تأجيل أو إلغاء كلي أو جزئي أو إعادة تقسيط لعدد من الالتزامات والمستحقات المترتبة على المؤسسات والقطاعات والشركات المتأثرة بشدة من تداعيات الأزمة مثل تكاليف الطاقة عموماً وأقساط التأمين واشتراكات الضمان الاجتماعي والضرائب والديون.

ج- مراعاة التنسيق في تحديد أوقات الحظر والبقاء في المنازل (العزل المكاني) مع متطلبات عدد من الأنشطة الإنتاجية والخدمية والحيوية وتيسير ظروف واستثناءات التحاق العاملين بها لمواصلة أعمالهم في تلك الأنشطة وفق تصاريح فردية أو عامة.

د- العمل على تطوير مبادرات داعمة للقطاع الخاص الوطني للقيام بدورهم في توفير الخدمات وإنتاج وتوزيع السلع التي انقطعت بفعل توقف حركة التجارة الدولية أو البينية.

هـ - سرعة إيجاد آلية أو إجراء بمنح إعانات مؤقتة وملائمة لتمكين العمال المتضررة لتدبير متطلبات المعيشة.

و - تشجيع ودعم مبادرات القطاع الخاص في التعامل مع الآثار المدمرة لأزمة ظهور وانتشار أزمة الوباء (كوفيد - 19) على الاقتصاد وسوق العمل وأوضاع العمال، باتجاه تحمل الظروف الاستثنائية وتمكينهم من التوجه نحو بدائل مناسبة للعمل وتحوير أنشطتهم الاقتصادية للاستجابة بكفاءة مع الحاجات الملحة.

البعد القومي للاستجابة:

1- التأكيد على تفعيل توجه استجابة منظمة العمل العربية في بعدها القومي إلى التعامل مع انتشار الجائحة وشدة آثارها إلى لتشتمل: -

أ- بيئة وفئة العمال المهنيين من ذوي المهارات النادرة للتعامل مع الأعمال المتطورة ذات الكثافة المعرفية العالية كالعمل الافتراضي العمل عن بعد والعمل عبر المنصات الإلكترونية.

ب- بيئة وفئة العمال غير المهنيين وغير المؤهلين للعمل في مجالات التقنية الرقمية وغير المستجيبين لشروط العمل الافتراضي والعمل عن بعد في خلق وتحويل فرص عمل لهم.

ووفقاً لاستجابة المنظمة فإن هذه الوضعية تمثل فرصة وتحدياً على حد سواء وذلك لأنها: -

أ- تكمن في أن هذا النوع من النشاط الاقتصادي المتوافق مع بيانات العمل عن بعد والافتراضي والرقمي عموماً، هو نشاط مناسب ومستجيب لزيادة ورفع معدلات الالتحاق بالعمل والمشاركة الفعالة في النشاط الاقتصادي لأعداد كبيرة من الموارد البشرية العربية وخاصة المرأة وذوي الاحتياجات الخاصة والعمال المقيمين في أماكن نائية والمقبلين الجدد لسوق العمل.

ب- أما فيما يتعلق بكونها تمثل تحدياً فإن استجابة منظمة العمل العربية تضع أهم هذه التحديات في مواجهة غياب ملحوظ في التشريعات المنظمة لهذا النوع من العمل والتشغيل وحاجة بيئة العمل وما يتطلبه من إجراءات لسرعة تهيئة بيئة العمل المتطورة والمحفزة والاكثر استجابة لهذا التوجه واعتباره ضرورة ملحة وليس اختياراً.

ج- تطوير العمل العربي المشترك لدعم التزام منظمة العمل العربية بالتواصل والتنسيق مع شركاء الإنتاج الثلاث في كل الأقطار العربية ووضع خارطة طريق والدفع باتجاه تحديد الملامح والأطر الإجرائية لبيئة العمل عن بعد والافتراضي ورعاية المنظمة لحوارات وفعاليات بين شركاء العمل والإنتاج وذلك باتجاه:

- وضع خارطة للاستثمارات العربية تتضمن تحديد المواقع ومقومات الإنتاج بكافة أشكاله ومجالاته وفق نظام معلوماتي مكاني نوعي مؤسس على دراسات ومعايير لدراسات الجدوى، ليكون الاستثمار نشاط داعم لمواجهة أية أزمات أو طوارئ مستقبلية مشابهة أو استمرار الأزمة الراهنة وتعقدها.

- إعطاء اهتمام خاص لتفعيل آليات وإجراءات مرنة وميسرة للضمان الاجتماعي للعمال المتضررين لمواجهة الاستجابة لمتطلبات المعيشة في مواجهة فقر العمل وفقر الدخل.

المحور الخامس

المتغيرات الدولية واثارها على التشغيل والبطالة في الدول العربية.

تتأثر أحوال التشغيل والبطالة في الدول العربية، من حيث تحدياتها الراهنة، والفرص الممكنة، بالمتغيرات الخارجية، تأثيراً شديداً، وهذا هو موضوع المحور الحالي.

ومن الناحية التطبيقية، يتأثر سوق العمل العربي، بجملة من المتغيرات الاقتصادية والسياسية الدولية، وقسم من هذه المتغيرات يؤثر بصورة مباشرة وأنية، فيما يكون للقسم الآخر تداعيات، غير مباشرة، وذات آثار بعيدة المدى. وقد تدفع هذه المتغيرات نحو تنشيط سوق العمل، سواءً أكان ذلك على المستوى الإقليمي أو الدولي، أو تكون سبباً لحصول إنحسار لفرص العمل مما يؤدي الى تعمق ظاهرة البطالة، والتي تسهم بحدوث العديد من الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد تحولت هذه الظاهرة الى إشكالية عسيرة على الحل في المدى المنظور في جانب كبير من دول العالم وفي كثير من الدول العربية.

ولا غرابة أن تتصاعد أعداد العاطلين في العالم لتصل الى (193) مليون شخص في عام 2018، إستناداً لتقرير منظمة العمل الدولية "العمالة العالمية والتوقعات الاجتماعية 2018"، فيما بلغ عدد العاطلين في الدول العربية للسنة ذاتها نحو (13.4) مليون شخص، وبحسب توقعات المنظمة المذكورة، سينضم لهذا العدد نحو (25) مليون عاطلاً خلال العام الحالي، ليصل الرقم الإجمالي نحو (218) مليون عاطل في العالم بنهاية عام 2019.

وقد تأثرت الاقتصادات العربية خلال السنوات الأخيرة بجملة من المتغيرات التي شهدتها الساحة الدولية والإقليمية المرتبطة والمتداخلة معها، ومع تباين مستويات التأثير فقد انعكس ذلك سلبياً على غالبية القطاعات الاقتصادية، وتحديدًا قطاع العمل، ويمكن تقسيم الدول العربية، وفقاً لمواردها البشرية والطبيعية، بين مجتمعات مرتفعة الدخل ومتوسطة الدخل ومنخفضة الدخل. وقد تجلّى هذا التفاوت في مجالات التشغيل في تباين معدلات البطالة تبايناً شديداً.

وتتجلى أهمية اقتصادات الدول العربية، في كونها دولاً تمتلك موارد بشرية كبيرة قوامها من حيث تعداد السكان (419.790.588) نسمة في عام 2018، فيما يبلغ مجموع القوى العاملة العربية نحو (136.196.591) نسمة، فضلاً عن موارد طبيعية متنوعة، لعل أهمها النفط الخام، إذ تمتلك الدول العربية ما نسبته (56%) من الاحتياطي العالمي من النفط الخام، ومن هذه المتغيرات أيضاً، العولمة الاقتصادية والتي دعمتها ثورة المعلومات الرقمية والتي تسير على نحو جامح لتشمل جميع نواحي الحياة، فيما يمثل ظهور وتفشي جائحة فيروس كورونا، الذي انتشر في غضون بضعة أشهر في كل دول العالم متغيّراً طارئاً لم يحسب له حساب سابقاً، ووفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي ستؤدي هذه الجائحة الى انخفاض معظم دخول الأسر انخفاضاً حاداً، فيما قدرت منظمة الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) أن تخسر الدول العربية (1.7) مليون وظيفة عام 2020، مما يؤدي لارتفاع معدلات البطالة، ويأتي متغيّراً آخر وهو تباطؤ النمو العالمي، حيث كان

تأثيرات جائحة كورونا على النشاط الاقتصادي في النصف الأول من عام 2020 أكثر سلباً من المستوى المنتظر، وفي مجال سوق العمل، فقد أعلنت منظمة العمل الدولية، انخفاض ساعات العمل على مستوى العالم في الربع الأول من عام 2020 مقارنة بالربع الرابع من عام 2019 معاولاً لخسارة (130) مليون وظيفة بدوام كامل، مما أدى إلى الانكماش في التجارة العالمية وضعف الطلب وتوقف حركة السياحة واضطرابات في إمدادات سلاسل الإنتاج.

التأثيرات العملية للمتغيرات الدولية

التداعيات العامة لمشكلة البطالة :

التشغيل والبطالة مفهومان مترابطان من حيث صلتها بالسكان والعمل في مختلف اقتصاديات العالم، الا إنها متعاكسان من حيث النتائج العملية، حيث إن لتشغيل السكان وبمختلف قطاعاته تداعيات إيجابية، تكون للبطالة مهما اختلفت مُسمياتها، انعكاسات سلبية على الافراد والمجتمع. وتُعد الموازنة بين التشغيل والبطالة في غاية الصعوبة لاعتبارات عديدة لعل أهمها تباين نسبة النمو السكاني، وارتباطها بطبيعة تطور المجتمع، والظروف الذاتية والموضوعية المحيطة به، سواءً أكان ذلك بالمجتمعات المتقدمة أو النامية منها على حدٍ سواء. ولسبر اغوار هذه المشكلة لابد من توضيح الجوانب الآتية:

1. **أعداد السكان في الدول العربية:** إستناداً لأحدث الاحصاءات الرسمية المُعدة من قبل البنك الدولي، وصل إجمالي عدد السكان في الدول العربية في نهاية عام 2018 الى (419) مليون و(790) ألف و(588) نسمة. **وتُشير أحدث المعطيات الإحصائية المُتاحة الى وجود تباين بين عدد سكان الدول العربية.**

2. **إجمالي القوى العاملة:** وفقاً لتعريف منظمة العمل الدولية تعني القوة العاملة مجموع الأشخاص العاملين بالإضافة إلى الأشخاص الذين يعانون من البطالة. وتمثل هاتان المجموعتان من السكان العرض الحالي للعمل من أجل إنتاج السلع والخدمات التي تجري في بلد ما من خلال معاملات السوق مقابل أجر. ويُلاحظ ارتفاع إجمالي أعداد القوى العاملة العربية والتي بلغت استناداً لأحدث إحصاءات البنك الدولي نحو (136.196.591) مليون نسمة في نهاية عام 2018 موزعين على (22) دولة عربية.

3. **النمو الديموغرافي:** يُعرّف "النمو الديموغرافي" بأنه يحصل نتيجة لزيادة طبيعية تساوي الفرق بين مجموع الولادات ومجموع الوفيات من ناحية، وعن الهجرة الصافية (الفرق بين الهجرة الوافدة والهجرة المغادرة) من ناحية أخرى، ويُسهّم هذا المفهوم في تحديد المدة الزمنية التي تستغرقها المنطقة، للوصول إلى حجم سكاني معلوم في المستقبل. فيما يُعرّف "معدل النمو السكاني" بأنه المعدل الذي يشمل النمو الطبيعي، (بالزيادة أو النقص) **والنمو الناجم** عن حركة الهجرة من مكان إلى آخر.

وأيضاً يقصد بالنمو السكاني، الحركة المستمرة الناتجة عن الفعاليات الحياتية خلال مدة معينة، وهي الولادات وتمثل عامل التزايد، والوفيات وهي عامل التناقص والتي يصطلح عليها (بالزيادة

الطبيعية) ، وهي لا تعني تزايد السكان فحسب، بل يعتبر تناقصهم زيادة سلبية، إضافة إلى عامل الهجرة وتأثيره بالتزايد أو التناقص، فالهجرة الوافدة عامل تزايد والهجرة المغادرة عامل تناقص. وبمراجعة أحدث المعطيات الإحصائية المتاحة لعام 2018، يتضح بان نسب نمو السكان في غالبية الدول العربية، رغم اختلاف هذه النسبة من دولة لأخرى، إلا إنها مرتفعة والتي تبلغ في المتوسط (1,9%).

ومما لا شك فيه، إن زيادة معدلات نمو السكان وبنسب مُرتفعة تؤدي تدريجياً إلى زيادة كبيرة في حجم القوة العاملة، ولهذه الزيادة تداعيات سلبية وبخاصة مع التطورات العلمية والتكنولوجية، مما يؤدي إلى ارتفاع نسب البطالة ومن ثم تراجع نسب النمو الاقتصادي، في الدول العربية.

4. **البطالة في الدول العربية:** تقرر المعادلة الأساسية لحساب البطالة أن معدل البطالة هو حاصل قسمة عدد العاطلين عن العمل على مجموع القوى العاملة مضروباً في مائة لتحديد النسبة. وتعتبر البطالة إحدى أخطر المشكلات التي تواجه الدول العربية، حيث توجد بها أعلى معدلات البطالة في العالم، ولا غرابة أن تتصاعد أعداد العاطلين في العالم لتصل إلى (193) مليون شخص في عام 2018، فيما بلغ عدد العاطلين في الدول العربية للسنة ذاتها نحو (13.4) مليون شخص. وتعكس الإحصائيات أن النمو في القوة العاملة قد فاق الزيادة التي طرأت على فرص التوظيف في المنطقة العربية، مما أدى إلى ارتفاع نسب البطالة. ومما لا شك فيه أن للبطالة تداعيات سلبية أخرى وبخاصة في الميدان الاجتماعي، ومن نتائجها زيادة نسبة الفقر، والهجرة. وأياً كان نوع البطالة التي يُعاني منها أي بلد من بلدان العالم، فإنها تمثل حالة سلبية لها تداعياتها على أداء الاقتصاد الوطني، فضلاً عن كونها تشكل جزءاً من الطاقة المعطلة لقوة العمل البشرية في الدولة، وتؤدي إلى حدوث العديد من المشاكل السياسية والاجتماعية في البلاد.

تأسيساً على ما تقدم، ولمعالجة جانباً من التأثيرات السلبية للمتغيرات المُتسارعة في مختلف ميادين الحياة، وبالذات السياسية والاقتصادية والصحية منها، نقترح الآتي: -

1. تنشيط دور المنظمات والتكتلات الاقتصادية العربية القائمة وفي مقدمتها منظمة العمل العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية ومنظمة الأوبك العربية وغيرها، في تنظيم وتنشيط العلاقات الاقتصادية العربية والعمل العربي المشترك.
2. تأسيس منظمة متخصصة ترعى التطورات الصحية في الدول العربية تحت تسمية (منظمة الصحة العربية)، ويُنتدب إليها نخبة من الأطباء اللامعين في الدول العربية لترعى التعاون الصحي في البلدان العربية ومواجهة الكوارث الصحية والتنسيق مع منظمة الصحة العالمية.
3. بهدف تقليل اعداد العاطلين في الدول العربية، نأمل قيام الحكومات العربية بتسهيل حركة العمالة ورؤوس الأموال بين الدول العربية واتخاذ قرارات بإعطاء الأفضلية للعمالة العربية في برامجها التنموية وبما يخدم تبادل الخبرات وتنشيط مجالات العمل العربي المشترك.

المحور السادس

الإنتاج النظيف ودوره في التنمية الاقتصادية الأخضر والأزرق

قضية الإنتاج النظيف أو الأنظف تطرح بدورها تحديات عديدة راهنا، من حيث اعتبارها موضوعاً لمجال جديد غير مطروق كثيراً في الدول العربية فيلزم التأسيس له بطريقة فعالة، وهي في نفس الوقت تولّد فرصاً لتنويع الهيكل الإنتاجي في الدول العربية، ومن ثمّ جني مكاسب استراتيجية ومالية كبيرة. فكيف تطرح هذه القضية على وجهها السليم؟

والحق أن الأوساط الدولية تولي اهتماماً متزايداً بالبيئة، من خلال ما تطرحه المؤتمرات والندوات الدولية التي تعقدها وتشارك فيها معظم دول العالم من أجل احترام التكامل البيئي ومسؤولية الحفاظ على البيئة وضمان استمرار النظم الطبيعية، والسعي الحثيث للتوصل إلى آليات واستراتيجيات تقنية واقتصادية جديدة تخفف من حدة الآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية السلبية.

فأمام تنامي الوعي البيئي وظهور مفهوم التنمية المستدامة، وجدت المؤسسات بمختلف أنواعها والدول كذلك أنها أمام ضغوطات كبيرة تستهدف حماية البيئة، وهو ما يفرض عليها بطبيعة الحال تبني نظم الإدارة البيئية كمنهج إداري يتعامل مع المشاكل البيئية ويهدف إلى تطوير الأداء البيئي، فنظم الإدارة البيئية تعد الخطوة الأولى على سلم التنمية المستدامة، وهي وسيلة عملية وفعالة لإدخال البعد البيئي ليس فقط في الخطط والسياسات ولكن أيضاً في السلوك الإداري والثقافة الإدارية للمؤسسات. وتماشياً مع متطلبات التنمية المستدامة وبناء ثقافة الاستدامة البيئية، فإن مختلف الدول تسعى لتحقيق التميز والريادة وضمان المكانة في السوق، لكن ذلك يفرض عليها أيضاً تبني استراتيجيات وسياسات لدعم نظم الإدارة البيئية وتطور أدائها البيئي من خلال استخدام تكنولوجيا أكفأ وأنظف في عملياتها الإنتاجية والصناعية، وهذا ما يدعو إليه مفهوم تكنولوجيا الإنتاج الأنظف، فهو يهدف إلى تخفيف الآثار السلبية على البيئة وبأخذ بالاعتبار معظم التدابير البيئية التي من شأنها أن تعود بفوائد اقتصادية واجتماعية وصحية على الدولة، كما أنه يعد الاختيار الأكثر ايجابية لأجل البيئة، إذ يؤدي لتجنب تولد التلوث ويساعد على الاستثمار الأمثل للموارد.

وعليه وفي ظل كل هذه الاهتمامات بالبيئة فإن الإنتاج الأنظف هو خيار وإستراتيجية لدعم نظم الإدارة البيئية، لما لها من أهمية في تحقيق الانسجام والتوافق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولاسيما في معالجة أهم **الاختلالات** التنموية التي **تواجه** العالم حالياً وخصوصاً الدول العربية ألا وهي البطالة من جهة والاستدامة البيئية من جهة أخرى، وهذا كله من أجل تدعيم أهداف التنمية المستدامة.

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: كيف يمكن أن يساهم الإنتاج الأنظف في دعم نظم التشغيل وتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية؟ بالإضافة إلى تحديد مفهوم الإنتاج الأنظف بشقيه (الأخضر والأزرق)، وتحديد واقع الإنتاج الأنظف بشقيه (الأخضر والأزرق) في الدول العربية، ورصد التحديات التي تواجه الإنتاج الأنظف بشقيه (الأخضر والأزرق)، وتحديد أهداف الإنتاج الأنظف بشقيه (الأخضر والأزرق) في مختلف الدول العربية، وتحديد السياسات التنموية للإنتاج

الأنظف بشقيه (الأخضر والأزرق) في ضوء أهداف التنمية المستدامة، وتطوير نموذج لدعم الإنتاج الأنظف بشقيه (الأخضر والأزرق).

أولاً: - الاقتصاد الأخضر وأسواق العمل في الدول العربية

يمثل الاقتصاد الأخضر ركناً أساسياً للتوجه نحو التنمية المستدامة الضامنة بدورها للرفاه على المدى الطويل، وذلك لدوره المحوري في الحفاظ على الانجازات المحققة تنموياً على مستوى الدول والمجتمعات، ولدوره في تجنب السيناريو السلبي لبقاء الأمور على حالها فيما يخص مقاييس الاستدامة على مستوى الأبعاد الاجتماعية، وكذلك الأبعاد والمتغيرات البيئية مثل تغير المناخ وانبعاثات غازات الدفيئة.

ويفرض تبني خيار التوجه نحو الاقتصاد الأخضر على الدول والمجتمعات ضرورة اتباع سياسات متسقة تؤثر في إعادة هيكلة وتحول انماط الإنتاج والاستهلاك، بما يتوافق مع المتطلبات والاشتراطات البيئية، بهدف تطوير الطاقات والقدرات الاقتصادية منخفضة الكربون، وهو التوجه الذي يضمن تحقيق النمو المستدام والشامل المتضمن خلق المزيد من فرص العمل المستدامة واللائقة، بمعنى خلق فرص عمل خضراء منتجة وفي ظروف من الحرية والإنصاف والأمن والكرامة.

يتضمن التوجه نحو الاقتصاد الأخضر تبني وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الرامية لإعادة تشكيل قطاعات الاقتصاد والبنية التحتية لتقديم عائدات أفضل على استثمارات رؤوس الأموال الطبيعية والبشرية والاقتصادية، وفي الوقت نفسه خفض انبعاثات الغازات الدفيئة واستخراج واستخدام موارد طبيعية أقل، وإنتاج قدر أقل من النفايات والحد من الفوارق الاجتماعية.

هذا، ويمكن تحديد أهم المزايا المتوقعة للاقتصاد الأخضر في كونه يرتبط أساساً بمفهوم حماية واستدامة الموارد الطبيعية للأجيال القادمة، إضافة لعوائده التنموية من خلال تحفيزه لأجهزة الدولة ومؤسساتها وكذلك القطاع الخاص لتعزيز وتوجيه الاستثمارات لتدعيم الأبعاد البيئية وخلق فرص العمل الخضراء، ليحقق بذلك نتائج متكاملة تجمع ما بين المنافع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

ويشهد العالم زخماً واضحاً في مأسسة وتأطير "الاقتصاد الأخضر" وخيارات السياسة العامة وأفضل الممارسات الخاصة به، وكذلك توفير آليات الدعم التقني والتمويلي للدول في مجالاته، مثل الشراكة من أجل العمل بشأن الاقتصاد الأخضر (PAGE)، ومنتدى المعرفة حول النمو الأخضر (GGKP)، والمبادرة العالمية حول الممارسات المثلى في مجال النمو الأخضر (GGBP)، والشراكة العالمية حول استراتيجية للتنمية قليلة الانبعاثات، ومعهد النمو الأخضر العالمي، والمنظمات المتخصصة للأمم المتحدة مثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والإسكوا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة العمل الدولية، والبنك الدولي، وغيرها، بالإضافة إلى مجموعة متنوعة من المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف وصناديق التمويل التي يمكن أن تدعم التخطيط للاقتصاد الأخضر في كافة دول العالم بما فيها الدول العربية.

هذا كله في الوقت الذي يرى فيه البعض أن التحول نحو الاقتصاد الأخضر هو بمثابة عبء إضافي على المسار التنموي للدول العربية، التي ارتبطت أنماط النمو فيها سواء للإنتاج أو الاستهلاك

- وإن كان بمعدلات متفاوتة - بعدم مراعاة الاشتراطات والمعايير المواءمة لمتطلبات الاقتصاد الأخضر، وذلك على مستوى التشريعات والقوانين، وأيضاً على مستوى الخطط والسياسات والأنشطة المنفذة، إضافة إلى التحديات الأخرى المرتبطة بقيود الانفتاح على الاقتصاد العالمي ومتطلبات التنافسية الدولية، والاضطرابات السياسية والاستحقاقات الاجتماعية التي تواجهها العديد من الدول العربية. إلا أن البعض الآخر يرى أن مثل هذا التحول قد يمثل أفقاً واسعاً ليس فقط للنمو الاقتصادي، والقدرات الإنتاجية والتصديرية للدول، بل وللنمو التشغيلي المستدام، وذلك في حال التمكن من الربط بين عمليات التحول الاقتصادي نحو الاقتصاد الأخضر، وتنمية الطلب على الوظائف الخضراء، لتصبح بذلك أكثر استدامة على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ولقد أظهر تحليل واقع اسواق العمل وهياكل الاقتصاد في الدول العربية ان التوفيق بين متطلبات الاقتصاد الأخضر وتحفيز اسواق العمل يكمن في تأسيس مسار استراتيجي يقوم على تشجيع النمو المشترك والشامل القائم على إرساء التوازن السليم بين التكنولوجيا واليد العاملة، والأجور والإنتاجية، والاستثمار والعمالة، في اطار مراعاة طبيعة الدولة وهيكلا الإنتاج والديمقراطي، وضرورة تطوير وتنويع هياكل الإنتاج نحو القيمة المضافة الأعلى، بما يدفع لتطوير وتنويع الطلب على العمالة العربية، وزيادة إنتاجيتها، وكذلك تطوير مستويات الانخراط في سلاسل الإنتاج العالمي وإيجاد مستويات أرقى من التعاون بين الدول العربية والدول المتقدمة، بحيث تقوم الدول العربية بإعادة تعديل سياساتها الداخلية لتشتمل على خلق فرص الوظائف الخضراء كهدف اقتصادي واجتماعي رئيسي، مع التزام الدول المتقدمة بتعديل سياستها الوطنية الميسرة للنمو والتشغيل في الدول العربية لاسيما في مجالات التجارة والمساعدات الاقتصادية والفنية لاسيما ما يتعلق بنقل التكنولوجيا المواءمة لمتطلبات الاقتصاد الأخضر.

وإن ما سبق يفرض على الحكومات العربية دور محورياً في قيادة هذا التحول بالفاعلية والكفاءة المطلوبتين، حيث يتوجب عليها تهيئة بيئة وطنية تمكينية للاستثمار الأخضر والوظائف الخضراء، وذلك عبر تحديد واختيار مزيج السياسات المحفز لنمو الاعمال وتعديل مستويات التكاليف والعوائد الخاصة بالأنشطة الخضراء.

ثانياً: - الاقتصاد الأزرق كأحد مكونات الإنتاج الأنظف

يعد الاقتصاد الأزرق بحسب رأي العديد من الخبراء والمحللين الاقتصاديين جبهة جديدة للاستثمار في الموارد المائية، بل ويعتبر أحد أهم موضوعات التنمية المستدامة، ويهدف إلى تحقيق الإدارة الجيدة للموارد المائية وحماية البحار والمحيطات بشكل مستدام للحفاظ عليها من أجل الأجيال الحالية والمستقبلية، كما يعتبر دافعاً لتطوير الآليات والإجراءات التي تدعم الأمن الغذائي، والتنمية المستدامة للموارد المائية. **ويؤكد الاقتصاد الأزرق** أيضاً على صون الإدارة المستدامة للموارد المائية، استناداً إلى فرضية أن النظم الإيكولوجية السليمة للمحيطات هي أكثر إنتاجية وهي واجبة من أجل استدامة الاقتصادات القائمة على المحيطات، كما أنها ضرورية من أجل استدامة الاقتصادات القائمة على المياه.

هذا، ويتمحور مفهوم الاقتصاد الأزرق حول فكرة مفادها أن الشركات ومؤسسات القطاع العام الاقتصادية لابد أن تستخدم **كافة الموارد المائية المتاحة** لها وأن تعمل على زيادة الكفاءة من أجل إنشاء محفظة من المشاريع المترابطة التي تحقق الفائدة لها وللمجتمع. ويهدف هذا الاقتصاد إلى حماية الموارد المائية، بل ويعد من أهم جبهات التجارة الداخلية والخارجية، حيث يمكن أن يوفر كمّاً هائلاً من الثروات من خلال الاستثمار في الموارد المائية من جهة، واعتباره بوابة لنقل البضائع والسلع من جهة أخرى، لذلك فهو يقدم للدول سبلاً لتعظيم اقتصاداتها بعيداً عن الطاقات الناضبة والتي تعد تهديداً للبيئة واستنزافاً لحقوق الأجيال القادمة.

ويعمل الاقتصاد الأزرق كمحفز لتطوير السياسات والاستثمار والابتكار في دعم الأمن الغذائي، والحد من الفقر والبطالة والإدارة المستدامة للموارد المائية، وذلك عن طريق تربية الأحياء المائية، وتعزيز السياسات والممارسات الجيدة لاستزراع السمك والمحار والنباتات البحرية بصورة مسؤولة ومستدامة، بالإضافة إلى توفير خدمات النظام الإيكولوجي الذي يستهدف تعزيز النظم الرقابية وآليات استعادة الموائل الحيوية الساحلية والتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي.

ويشمل الاقتصاد الأزرق الكثير من الأمور من بينها الصيد، النقل للركاب والبضائع، استخراج النفط والغاز من أعماق المحيطات والبحار.

خارطة طريق للنهوض بالاقتصاد الأزرق عربياً

لا يزال مفهوم الاقتصاد الأزرق حديث الاستخدام نسبياً، خاصة في المنطقة العربية التي مازالت بحاجة إلى توجه حكوماتها إلى المزيد من تنويع مصادر الدخل وإيجاد مصادر أكثر ديمومة تساهم في النهوض بالاقتصاد الوطني وتجعله مبنياً على قاعدة متنوعة من الموارد. ولعل نقطة البدء في إيجاد هذا التوجه تتمثل في عدد من المبادرات:

- إبرام اتفاقية عربية جديدة تضم الدول العربية الساحلية انطلاقاً من رؤية اقتصادية عربية مشتركة للاقتصاد الأزرق، وتهدف إلى تعزيز الشراكات العربية المتعلقة بأنشطة الاقتصاد الأزرق، وتعميق التعاون فيما بين الهيئات العربية المعنية بإدارة الموارد البحرية وصنع وتنفيذ السياسات المرتبطة بها.
- إنشاء تجمع عربي إقليمي يضم الدول العربية الساحلية، ليصبح منبراً لتحليل وصنع وتنفيذ السياسات التي تعظم من استغلال الامكانيات التي يوفرها الاقتصاد الأزرق في المنطقة العربية، وما يمكن أن يترتب على ذلك من تحقيق تنمية مستدامة، من خلال ضمان الأمان والسلامة للإنتاج في البحار والمحيطات.
- تصميم خارطة استثمارية تحدد الفرص التي يتيحها الاقتصاد الأزرق في المنطقة العربية والترويج لتلك الفرص في مجتمعات الأعمال إقليمياً وعالمياً، سعياً لتحويل تلك الفرص إلى مشروعات تساهم في تحقيق التنمية المنشودة.
- بناء وتقاسم قاعدة للمعارف العلمية فيما يتعلق بالإدارة المستدامة للمحيطات والبحار والموارد البحرية وحماية سكان المناطق الساحلية والحفاظ على خدمات النظم الإيكولوجية، وذلك من

خلال تشجيع تبادل تلك المعارف فيما بين الجامعات والمراكز البحثية المعنية في الدول العربية.

- فتح قنوات الاتصال وتعميق الروابط مع المنظمات الدولية المعنية بحماية البيئة البحرية، مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي والمنظمة البحرية الدولية (IMO)، بهدف دعم ممارسات الإدارة الجيدة للموارد البحرية بالدول الساحلية، بما يساعد في الاستفادة من الخبرات الدولية لتعزيز أوجه التآزر بين السياسات وفرص الاستثمار من جانب وتوفير الأمن والسلامة وحماية البيئة والنمو الأزرق من جانب آخر في المنطقة العربية، بما يحقق متطلبات النمو المستدام.
- التنسيق ونقل الخبرات ما بين القطاعات التقليدية للاقتصاد الأزرق (الشحن والموانئ والخدمات اللوجستية البحرية، وغيرها) والقطاعات الناشئة (التعدين في قاع البحار، والطاقة المتجددة، وغيرها)، مع إدراج عناصر كل من الأمن القومي والبشري، والسلامة البحرية، والسلامة الإيكولوجية في كل عمليات التخطيط والتنفيذ، لاستغلال الموارد البحرية على نحو مستدام.

ثالثاً- تأثير جائحة كورونا على أهداف التنمية المستدامة المعنية بالإنتاج الأنظف:

أفرزت جائحة كورونا (COVID-19) بالإضافة إلى الصرعات المتعددة والضغوط المالية المتفاقمة عديد من التداعيات والتحديات التي أثرت بشكل سلبي على جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث تباين مستوى التأثير من هدف إلى آخر، وذلك على النحو التالي:

- الهدف الأول: القضاء على الفقر (مستوى التأثير: سلبي للغاية).
 - الهدف الثاني: القضاء على الجوع (مستوى التأثير: سلبي للغاية).
 - الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين (مستوى التأثير: مختلط أو سلبي بشكل طفيف).
 - الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد (مستوى التأثير: سلبي للغاية).
 - الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية (مستوى التأثير: مختلط أو سلبي بشكل طفيف).
 - الهدف العاشر: الحدّ من أوجه عدم المساواة (مستوى التأثير: سلبي للغاية).
 - الهدف الثاني عشر: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان (مستوى التأثير: لا يزال غير واضح).
 - الهدف الرابع عشر: الحياة تحت الماء (مستوى التأثير: لا يزال غير واضح).
- رابعاً- نموذج مقترح لتعزيز الاستفادة من الإنتاج الأنظف بشقيه "الأخضر، والأزرق" في زيادة النمو الاقتصادي ورفع معدلات التشغيل في الدول العربية (يمثل النموذج توصيات تحسين مستوى الإنتاج الأنظف في المنطقة العربية).

بناء على ما تم طرحه يقدم هذا الجزء من الدراسة نموذج مقترح لتعزيز الاستفادة من الإنتاج الأنظف بشقيه "الأخضر، والأزرق" في زيادة النمو الاقتصادي ورفع معدلات التشغيل، كما يتضح من الشكل التالي.

شكل: نموذج مقترح لتعزيز الاستفادة من الإنتاج الأنظف بشقيه "الأخضر، والأزرق" في زيادة النمو الاقتصادي ورفع معدلات التشغيل في الدول العربية



تعزيز الاستفادة من الإنتاج الأنظف بشقيه "الأخضر، والأزرق" في زيادة النمو الاقتصادي ورفع معدلات التشغيل في الدول العربية

- مؤسسات ذات كفاءة ومحكمة.
- النهوض بنوعية عملية التدريب وبناء القدرات البشرية في مجال الإنتاج الأنظف.
- تنويع الاقتصاد وتوجيهه نحو قطاعات الإنتاج الأنظف بشقيه "الأخضر، والأزرق".
- خلق فرص عمل جديدة وتقليل معدلات البطالة.
- رفع معدلات النمو الاقتصادي وفرص الاستثمار.
- تحسين مستويات جودة العمليات الإدارية والسلع المنتجة.

المحور السابع

الهجرة وأنماطها المختلفة

تمثل الهجرة تحدياً وفرصة. فهي تمثل التحدي من نواحٍ متعددة وخاصة في الأحوال (المخالفة للأنظمة)، ولكنها فرصة لكل من دول الاستقبال للاستفادة من الكفاءات المتوفرة ودول الإرسال - وخاصة من حيث التحويلات المالية. وتستمد الهجرة في المنطقة العربية أهمية خاصة، في السنوات الأخيرة، سواء من ناحية الكم، بفعل الزيادة المضطردة في أعداد المهاجرين، أو من ناحية الكيف أو النوع، بفعل طابعها التشابكي والمختلط، على نحو ما سنرى.

فرقم 258 مليون مهاجر في العالم، للوطن العربي كمقصد ومصدر للهجرة الدولية نصيب معتبر منه، أما تعدد أنماطها، فقد تحكمت فيه عدد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومتغير المناخ القديم - الجديد، الذي أخذ يرمي بتأثيراته ومرشح أن يتضاعف دوره مع الأزمة المناخية التي يعيشها العالم، فضلاً عما ترتب من تداعيات جائحة كورونا .

هجرة أصبحت تأخذ عدد من الأنماط، يغلب عليها الطابع المختلط، مما أثار نقاشاً وجدلاً كبيرين تجاوزا المستوى الإقليمي إلى المستوى الدولي، على اعتبار أن التعاطي مع هذا النوع من الهجرة وتدبيرها وفق ما تنص عليه المواثيق الدولية والإقليمية، يتطلب في العديد من أوجهه مقاربات تتجاوز الدولة الواحدة والتعاون الإقليمي إلى مستويات أخرى من التعاون القاري والدولي. الأمر الذي استدعى منا، التوقف عند ما أصبح يثار حول موضوع الهجرة في الساحة الدولية والإقليمية من مواقف ومقاربات، وعود لإيجاد حلول للدوافع والمشاكل التي تجبر الناس لاتخاذ قرار الهجرة، وهو ما حاولنا التوقف عنده كذلك، مع إبراز الدور الحيوي الذي لعبته وتلعبه الهجرة البينية بين الدول العربية والدولية في التنمية الاقتصادية سواء بدول المقصد أو دول المصدر، لتكتمل الصورة في تعاطينا مع أنماط الهجرة بالوطن العربي والتحويلات التي عرفتها في تفاعلها مع المحيط الدولي.

وتتناول الجزء الأول من المحور القضايا المفاهيمية والمنهجية، من حيث التعريفات والمسائل الخاصة بمدي الدقة في البيانات، وعوامل الجذب والدفع للهجرة الدولية، وأنماط الهجرة وتعدد طرق معالجتها.

وبفعل أن سنة 2018 تميزت بإقرار "الميثاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية"⁽²⁾، والذي اعتبر "إنجازاً تاريخياً باعتباره أول وثيقة دولية تعالج موضوع الهجرة بطريقة شاملة"⁽³⁾. كان من الضروري، التوقف عنده، على اعتبار أنه سيشكل المرجعية الدولية الجديدة للتعاطي مع قضايا الهجرة، ونشير بصفة خاصة إلى أنه من المتوقع تبلور التحولات التي تعرفها أسواق العمل وحاجياته المتجددة من الكفاءات مع الثورة الرقمية وبداية ما يسمى الثورة الصناعية الرابعة، مما سيحد من فرص

(2) تم اعتماده يومي 10 و 11 دجنبر من عام 2018؛ بمدينة مراكش؛ المغرب؛ رغم أنه لا يأخذ طابع الإلزام؛ تم تسجيل معارضة الولايات المتحدة الأمريكية وانسحابها من مسلسل المشاورات وتحفظ عدد من الدول الغربية عليه أو بعض فقراته، وإعلان عدد من التيارات الشعبية معارضته؛ وصدقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في 19 شتنبر 2018؛ بأغلبية 152 دولة وعارضته 5 دول وامتنعت 12 دولة على التصويت عليه؛ وصوتت مجموع الدول العربية عليه؛

(3) من بيان جامعة الدول العربية، الصادر بمناسبة اليوم العالمي للمهاجر، 18 ديسمبر/كانون الأول 2018.

الهجرة للعمل أمام اليد العاملة غير المؤهلة، بالموازاة مع دخول متغير أزمة المناخ كعامل مؤثر في حركات الهجرة خاصة بالمنطقة العربية، فضلاً عن تداعيات جائحة كورونا.

دول منطقة شمال إفريقيا: مصدر ومقصد وعبور للهجرة الدولية

عدد من دول هذه المنطقة، ولا اعتبارات تاريخية وما تسجله من مستويات بطالة وسط شبابها، هي من بين دول المصدر العربية الأساسية للهجرة الدولية، حيث يقدر عدد جاليتها بالخارج بأكثر من 25 مليون نسمة⁽⁴⁾، بفعل موقعها الجغرافي القريب من أوروبا، جعلها منذ سنوات تستقبل نوع جديد من الهجرة من الدول الأفريقية، لاستعمالها كدول لعبور البحر الأبيض المتوسط، لكن مع تشديد القيود من طرف الدول الأوروبية، وإبرامها عدد من الاتفاقيات مع دول المنطقة لمكافحة هذا النمط من الهجرة، تحول جزء مهم من المهاجرين الأفارقة للبحث عن فرص للعمل والاستقرار بدول المنطقة "كحل وسط"، فتحوّلت دوله تدريجياً إلى دول مقصد وعبور مصدر، واليوم أضحت تواجد المهاجرون الأفارقة ضمن مكونات السكان بدول المنطقة معطى بارزاً.

وبالنسبة للمهاجرين بمن فيهم اللاجئين الذين استقروا بالمنطقة، ورغم أن البيانات جد متناقضة وتبقى جد تقديرية ولا تعكس النمو الملحوظ، لأنها في تغير مستمر على مدار أشهر السنة، فإن بعض البيانات التقديرية غير الرسمية تشير أن الجزائر يقيم بها أكثر من 140.000 مهاجر أفريقي، والمغرب أكثر من 150.000، وتونس أكثر من 60.000 وليبيا حوالي 700.000. وبمصر، فإن عدد الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية السامية للاجئين في عام 2019 ناهز 280 ألف، وهم إما لاجئين أو طالبي لجوء. وفي تقاريرها لعام 2018، أشارت المنظمة الدولية للهجرة، **إلى أن** أعداد المهاجرين الوافدين على مصر ارتفع من 295 ألفاً إلى 491 ألفاً، بين عامي 2010 و2015، في حين تشير تقديرات حكومية إلى حوالي خمسة ملايين من مختلف الجنسيات أغليبيتهم من القارة الأفريقية.

دول المنطقة التي فاجأتها هذه التدفقات، جعلت دولها لا تجد حلاً في البداية إلا تبني المقاربة الأمنية لمواجهة في محاولة للحد منها، حيث لم تكن جاهزة لاستقبال هذه التدفقات ولم تكن تتوفر على أي إطار قانوني، وكانت تفكر فقط إلى حد ما في طرق الحد من هجرة شبابها عبر "قوارب الموت". وبفعل ما تعرضت له من ضغوط من طرف الاتحاد الأوروبي، لجأت في البداية إلى سياسة التشدد بالترحيل الجماعي السريع، والتي خلفت عدداً من الانتقادات من طرف المنظمات الدولية والحقوقية الوطنية **حول النظم التي** اتبعت. ووجبت الإشارة هنا، أن كل دول شمال إفريقيا، ترتبط اليوم باتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي لمحاربة الهجرة المخالفة للأنظمة.

(4) الجالية المصرية أكثر من 10 ملايين، المغربية أكثر من 5 ملايين، الجزائرية حوالي 7 ملايين والتونسية أكثر من 1.4 مليون؛ تقديرات مجمعة من مراكز الإحصاء الوطنية؛

أثر الهجرة على التنمية بالوطن العربي

تجمع الدراسات التي تناولت دور الهجرة كمحرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، أنها لعبت وتلعب دور رئيسي للتنمية بدول المقصد وبدول المصدر بالوطن العربي، من خلال التحويلات المالية للعمال المهاجرين، وما يمكن أن ينقله من تجارب وممارسات جيدة لبلدانهم، كذلك فهي مكنت دول المقصد قدر تعلق الأمر بالدول العربية أو باقي وجهات الهجرة بالعالم، من الموارد البشرية لسد التخصصات التي تعاني منه تركيبتها البشرية وفي تسريع نموذجها التنموي، والآن سد الطلب الجديد من الكفاءات العلمية والأطر الطبية وشبه الطبية ...؛

ووفقا لدراسة " اتحاد المصارف العربية"، بلغ حجم التحويلات المالية إلى الدول العربية 48.8 مليار دولار عام 2015. وتعتبر دول الخليج العربي وليبيا، من الدول المصدرة للتحويلات والتي حولت من حوالي 29 مليون عامل أجنبي حوالي 98.2 مليار دولار عام 2014، كانت وجهتها عدد من الدول العربية منها مصر والسودان والمغرب وتونس والأردن ولبنان وفلسطين والجزائر، وفي التقرير الأول حول "الاستقرار المالي في الدول العربية لعام 2018" أوضح صندوق النقد العربي، أن إجمالي تحويلات العمال المهاجرين في دول الخليج بلغ 119.3 مليار دولار في عام 2017⁽⁵⁾، وهي "تمثل 26.8 % من إجمالي التحويلات عالميا في 2017". **فيما كانت حصة الدول العربية حوالي 20 %**.

التحويلات المالية تتفوق على الاستثمارات الأجنبية المباشرة

ومن المفارقات، أن التحويلات تفوقت على الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ففي عام 2014 تلقت الدول العربية تحويلات بنحو 51 مليار دولار مقارنة بـ 43 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر. كما أنه في الوقت الذي تعتمد فيه الدول الغنية على الإنتاج الصناعي والتصدير، كمصدر للتدفقات النقدية وما أصبحت تمتلك من تكنولوجيات حديثة، نجد أن الدول مصدر الهجرة ومنها الدول العربية، تعتمد على عمالتها كمصدر رئيسي للدخل من العملة الصعبة.

ومع الأزمة الصحية العالمية الناتجة عن جائحة (كوفيد-19)، والتي لا يعرف لحد الآن مآل الخروج منها، عرض المحور عدد من آثارها على الهجرة والتنمية وعلى العمال المهاجرين

وهكذا تدفع هذه الدراسة بإتجاه إثراء الرصيد المعرفي الذي راكمته منظمة العمل العربية، وأن تشكل أرضية للنقاش بين مكونات المنظمة الثلاث حول الهجرة عموماً، وما تطرحه أنماطها المختلفة من تحديات على أكثر من مستوى في ظل التحولات لأسواق العمل وحاجياتها المتجددة من الكفاءات خاصة مع متطلبات الثورة الرقمية، مما سيحد من فرص الهجرة للأيدي العاملة غير المؤهلة، بالموازاة مع متغير أزمة المناخ وأزمة جائحة كورونا، كعوامل ستؤثر على تدفقات الهجرة في الأمد القريب والمتوسط.

(5) التقرير الأول حول الاستقرار المالي في الدول العربية؛ عام 2018؛ صندوق النقد العربي؛ يمكن مراجعته على موقع الصندوق على شبكة الانترنت؛

التوصيات

هذه التوصيات نأمل من خلالها أن تسهم في إحداث تحول في التعاطي مع الهجرة، وتبني نظرة أكثر شمولية تضامنية واستباقية، لجعلها خيارا وليست ضرورة حتمية وعليه نقترح الآتي:

1- أن تتولى الدول العربية، وضع استراتيجيات وطنية متكاملة أو إعادة النظر في استراتيجياتها، على أن تنهل في ذلك من مضامين وأهداف "الميثاق العالمي" ودروس جائحة (كوفيد - 19)، لتدبير أفضل لتدفقات الهجرة في إطار سياسة ذات بعد حقوقي تضامني، من تيسير اندماج المهاجرين في وضع نظامي وتمكينهم من الحق في التغطية الاجتماعية و الصحية، و تسوية أوضاع المهاجرين في وضع المخالف للأنظمة، و تأهيل الإطار القانوني، ووضع إطار مؤسساتي ملائم لتدبير تدفق المهاجرين في إطار احترام مبادئ و قيم حقوق الإنسان وتشجيع الهجرة المنظمة و إبراز فوائدها على التنمية.

2- وضع خطة عربية عاجلة للمواجهة المشتركة للتداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة (كوفيد - 19)، بالتعجيل بإنشاء " الصندوق العربي للأزمات"، الذي دعت له الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والنهوض بالتجارة البينية بين الدول العربية بما يساهم في بناء السوق العربية المشتركة تجد كل الدول مصلحتها فيه، والذي يعد الطريق الأوحده لبناء نظام عربي إقليمي جديد قادر على رفع التحديات الجديدة والقديمة المطروحة.

3- أن تتولى جامعة الدول العربية وضع قواعد لإقامة نظام للهجرة متفاوض عليه بين الدول العربية ومع دول الاتحاد الأوروبي والغربية عموما والدول الأفريقية والآسيوية.

4- ضرورة تعميق الحوار بين البلدان العربية المصدرة للعمالة وبشكل مشترك، والبلدان الأوروبية حول دوافع الهجرة، في إطار اتفاقيات الشراكة الأورو - متوسطية وسياسات الجوار، وليس فقط الحد من تيارات الهجرة المخالفة للأنظمة، لوضع رؤية شمولية تساعد في وضع إجراءات تنموية تفتح المجال لشراكة حقيقية، تأخذ بعين الاعتبار تبادل المنافع بين الطرفين.

5- تشكيل مفوضية أو مرصد استقصائي للهجرة في جامعة الدول العربية، يحفز الدول الأعضاء والدول المستقبلية للهجرة على تبني سياسات جديدة تخضع لمقاربة " رابح - رابح - رابح": المهاجر، دول المصدر، دول المقصد، ويساعد الدول على وضع سياساتها في مجال الهجرة.

6- حث النقابات العربية على تبني مقاربة حقوقية شاملة دامجة في التعاطي مع العمال المهاجرين، وفتح المجال أمامهم للانخراط في صفوفها وتأطيرهم، وإدماج قضاياهم في ملفاتها المطالبية وفي حوارها مع الحكومات وأصحاب العمل.

7- وضع برامج مبتكرة، لتشجيع المثقفين والباحثين وجمعيات المهاجرين العرب للتأثير في الرأي العام الأوروبي، لتغيير الصور النمطية حول المهاجر العربي والتي تغذي متخيلات الرأي العام الأوروبي، لكبح جماح ما يسمى الإسلام فوبيا.

8- تبني نهج الاستهلاك وأساليب الإنتاج المستدامة، وتربية الأجيال الجديدة على ذلك، من خلال تغيير النموذج التنموي وطرق التعاطي مع المحيط الطبيعي، و التكيف مع تغير المناخ في المراكز الحضرية، بوضع و إنفاذ السياسات المعنية بتغيرات المناخ، وإيجاد البدائل لمواجهة الأزمات المتوقعة الناتجة عن نقص المياه والغذاء، مع مضاعفة الضغوط على الدول الصناعية الأكثر إسهاماً في الانبعاثات الحرارية، وتغيير المفاهيم حول مخاطر الأمن البيئي لدى النخب السياسية و أصحاب الأعمال و وسائل الإعلام...

9- الإعداد للتعاطي مع الأشكال الجديدة للهجرة المرتقبة أي " الهجرة المناخية"، بوضع سياسات طوارئ عربية ووطنية لمواجهة موجات النزوح الداخلي المتوقعة.

10- حث الحكومات عند تصميم القيود على التنقل على المدى القصير بفعل أزمة جائحة (كوفيد - 19)، على استحضار التداعيات المحتملة على المدى المتوسط على الهجرة من أجل العمل والتنمية بالمنطقة العربية.

11- ضرورة التخطيط المسبق للأزمات والمخاطر البيولوجية، بخلق إطار للتعاون وتبادل التجارب بين الدول العربية، يسمح بتعزيز قدرات مواجهة المخاطر البيولوجية المستقبلية.

المحور الثامن

دور أطراف الإنتاج الثلاثة في توفير فرص العمل والحد من الفقر

لعل أكبر التحديات التي تواجه الدول العربية في المرحلة التاريخية الراهنة، تحدي توفير فرص العمل والحد من الفقر، وهو تحدي التنمية باختصار. وهذا هو موضوع المحور الحالي.

اتجاهات العمالة والبطالة في الوطن العربي: -

يبلغ عدد سكان الوطن العربي حوالي 428 مليون نسمة، وبنسبة نمو سكاني تعدت 2%، ويشكل الأفراد دون سن الخامسة عشرة حوالي ثلث السكان، مما يشكل تحدياً كبيراً لمقدرات بعض الدول في مجال التعليم وفرص العمل والحياة الاجتماعية والاقتصادية، مما يستدعي إجراء الخطط والسياسات التي تخفف من حدة هذه التحديات.

واقع البطالة والقوى العاملة في الوطن العربي: -

يشكل عدد القوى العاملة أكثر من نصف عدد السكان في سن العمل قياساً مع نسبة عالمية بلغت 58,4%، ويتسم قطاع القوى العاملة بالتزايد المستمر وبنسبة نمو تجاوزت 2,5%، في وقت نلاحظ فيه انخفاضاً في النمو الاقتصادي، الأمر الذي شكل تحديات كبيرة لأسواق العمل العربية تمثل في عدم قدرتها على تلبية احتياجات الزيادة في أعداد الداخلين الجدد إلى أسواق العمل، وتأتي هذه التحديات الطبيعية في ظل ظروف ومستجدات فرضتها أوضاع عالمية جديدة أثرت على أسواق العمل والاقتصاد ناتجة عن تفشي وباء عالمي (فيروس كورونا المستجد) الذي ترك أثراً خطيراً ومدمرة على أسواق العمل والاقتصاد العالمي . وفي بلداننا العربية لاحظنا الأعباء الاقتصادية والاجتماعية الهائلة التي أملتتها هذه الجائحة نتيجة الإغلاقات للمؤسسات الاقتصادية، وانخفاض الطلب الداخلي والخارجي، وقلة الإنتاج، وفقدان العديد من فرص العمل وقلة المعروض منها، تزامن ذلك أيضاً مع انخفاض حاد في أسعار النفط العالمي، مما أثر بشكل كبير على الأنظمة الاقتصادية العربية بشكل عام، وجاءت على شكل خسائر كبيرة بلغت حوالي 42 مليار دولار مما شكل تهديداً لديمومة الشركات والمؤسسات، تبعها تزايد في أعداد الفقراء وتقلص في الطبقة الوسطى، وخسائر متوقعة في الوظائف بلغت حوالي 1,7 مليون وظيفة عام 2020، الأمر الذي سيرفع معدلات البطالة. ومن مظاهر التأثير بهذه الجائحة أيضاً انخفاض ساعات العمل المؤداة، بحيث بلغ هذا الانخفاض عالمياً حوالي 14% في العالم في الربع الثاني من عام الجائحة، أي ما يعادل 400 وظيفة بدوام كامل محسوبة على أساس 48 ساعة عمل في الأسبوع، ورافق ذلك تباطؤ كبير في النمو الاقتصادي .

وعلى مستوى الدول العربية تتوقع منظمة العمل العربية تزايد أعداد العاطلين عن العمل في ظل جائحة (كوفيد - 19) ليصل إلى حوالي 20,5 مليون متعطّل عام 2021 أي بزيادة مقدارها 5,2 مليون متعطّل مقارنة بالسيناريو الطبيعي، ويترافق ذلك مع زيادة في أعداد

المشتغلين المنتمين إلى أسر فقيرة ينخفض دخلها عن خط الفقر العالمي ليصل عددهم إلى حوالي 9,3 مليون مشتغل.

ومما يزيد من حدة مشكلة البطالة تركزها في قطاع الشباب (15-24 سنة) بحيث أصبحت من السمات المميزة لأسواق العمل العربية، مما يعتبر من أكبر التحديات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. ومما يميز البطالة في أسواق العمل العربية أيضاً تزايدها في أوساط الإناث وانخفاض معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة والتي لم تتجاوز 20% وجاء تأثر المرأة العاملة العربية كبيراً نتيجة انتشار فيروس كورونا، إذ سيفقد سوق العمل العربي 700 ألف وظيفة للنساء من أصل 1,7 مليون وظيفة مفقودة نتيجة الجائحة، ناهيك عن تركيز عمل المرأة في القطاعات الهشة والأكثر تضرراً بالأوضاع الصحية العالمية الجديدة عام 2020 .

وأمام هذه التحديات والأخطار كان لا بد من تكاتف الجهود وتضامنها بين كافة الشركاء والأطراف لمواجهة هذه الأخطار سواءً الطبيعية أو الناتجة عن الوباء الجديد كورونا، فالدولة وأصحاب العمل والعمال عليهم اليوم أعباء كبيرة كل حسب اختصاصه ومسؤولياته في التصدي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية الجديدة، وهذا ما سنبينه تالياً.

دور الحكومة في إيجاد فرص العمل والتشغيل: -

تتحمل الحكومة أعباءً كبيرة في التصدي لمشكلة البطالة وإيجاد فرص عمل للمتطلين عن العمل والتقليل من نسب الفقر وأعداد الفقراء سواءً في الوضع الطبيعي أو في الوضع غير الطبيعي كما هو حاصل اليوم من انتشار جائحة خطيرة حصدت الأرواح وأهلكت الاقتصاد ورتبت على الحكومات أعباء إضافية زيادة عما تعانيه بعض الدول من مشاكل اقتصادية واجتماعية ناتجة عن مؤثرات إقليمية وعالمية لا تقل خطراً عن جائحة فيروس كورونا.

1- فعلى الدول والحكومات تعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية أكثر من أي وقت مضى، وتوسيع مظلتها وعدد المستفيدين منها ومن برامجها وتوفير الدعم الكافي لها لجعلها أكثر صموداً واستجابة للكوارث والأزمات وخاصة أزمة (كوفيد - 19).

2- تقديم الدعم للشركات والمؤسسات المتضررة، بما في ذلك السهولة في سداد القروض والتيسير في منح القروض وتأجيل آجالها للاستمرار والحد من تسريح العمال المؤدي إلى زيادة نسب الفقر والبطالة.

3- إنشاء الصناديق الطارئة بالمشاركة مع القطاع الخاص لدعم الإجراءات الهادفة إلى احتواء آثار الأزمة الصحية والاقتصادية.

4- تحسين جودة البيانات ودقة المعلومات والتنسيق مع مراكز البحوث المتخصصة لتوفير أكبر قدر من المعلومات الصحيحة والواقعية لبناء سياسات عملية واستراتيجيات عالية المصداقية.

5- تقوية إجراءات الصحة والسلامة وتوفير متطلباتها بدون مقابل للحفاظ على نسبة متدنية من الإصابات والتقليل من حالات التغيب عن العمل نتيجة الإصابة بالفيروس،

وتتوافق هذه الإجراءات مع مسؤوليات أخرى مطلوبة من الحكومات والدول في الظروف العادية والطبيعية للتخفيف من حدة البطالة وزيادة فرص العمل والتشغيل، وأهمها: -

6- إيجاد بيئة عمل داعمة للنمو من حيث التشريعات والإجراءات الإدارية الضامنة للاستقرار المالي والتي من شأنها تعزيز الثقة بالاستثمار وتجعله فاعلاً في دعم الاقتصاد الوطني وإيجاد فرص العمل.

7- إيجاد بنية تحتية قوية ومشجعة وجاذبة للمستثمر في كافة الظروف والمتغيرات كما هو حاصل اليوم بحيث أصبحت الحاجة ضرورية وماسة لبيئة عمل داعمة للعمل عن بعد والتعلم عن بعد.

8- اتخاذ كافة الإجراءات والأساليب التي تشجع الشركات والمؤسسات على الالتزام بمسؤولياتها الاجتماعية.

9- تقديم التسهيلات للقطاع غير المنظم واتخاذ كافة السبل الكفيلة للتحويل التدريجي إلى الصفة المنظمة، كون هذا القطاع من القطاعات الأكثر تضرراً خلال فترة جائحة كورونا

10- رعاية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تمثل اليوم ثلثي الوظائف في العالم، وتعد المشغل الأكبر والمولد الأكبر لفرص العمل.

11- اعتماد سياسات تدريبية عملية تتناسب واحتياجات أسواق العمل وتكون أكثر استجابة للآزمات الطارئة لإعطاء مخرجات تدريبية تتواءم ومتطلبات الأسواق وفي مختلف الظروف.

12- تعزيز التعاون على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، مما يساعد على مواجهة الكوارث وسهولة تنقل الأيدي العاملة بين الدول مما يعزز الاقتصاد ويدعم نموه ليترك آثاراً إيجابية على أسواق العمل.

دور القطاع الخاص ومنظماته في التشغيل والحد من البطالة والفقر:

1- المشاركة الفاعلة في تحمل العبء والمسؤولية في التخفيف من الآثار السلبية الناتجة عن وباء (كوفيد - 19) ومن خلال مجموعة من الإجراءات المتمثلة في جعل أولوية المحافظة على العمال تتقدم على الأرباح واستشارة العمال في الإجراءات المتخذة وتوفير معدات الوقاية والمحافظة على الأجور وعدم تسريح العمال.

2- قيام القطاع المصرفي الخاص بتقديم التسهيلات المالية.

3- تقديم المساعدات الطبية والعلاجية المجانية للمصابين بفيروس كورونا وتقديم الرعاية الصحية.

4- تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من البقاء والاستمرار وتقديم العون والدعم لها بوسائل متعددة وإتاحة الفرص لها للمشاركة في وضع السياسات والبرامج وتنفيذها.

5- رعاية القطاع غير المنظم وحماية العاملين فيه وتسهيل إجراءات التحول إلى القطاع

المنظم، وإعادة النظر بكل الإجراءات السلبية تجاه القطاع غير المنظم، وإنهاء القناعة بأنه منافس غير شريف.

6- الجراءة في الاستثمارات طويلة المدى والمولدة لفرص العمل، ومشاركة الحكومة في وضع سياسات الاستثمار والتشغيل.

7- الإيمان والقناعة بأهمية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص واعتبار ذلك مسؤولية أخلاقية والتزام اقتصادي من أجل النمو وتوليد فرص العمل.

8- تقديم البيانات والمعلومات الصحيحة عن أسواق العمل واحتياجاتها الفعلية من العمالة ومستوياتها وتشجيع إنشاء مكاتب تشغيل خاصة رديفة للمكاتب الحكومية.

9- الاستفادة من الإمكانيات المادية والبشرية لدى القطاع الخاص في تأهيل وتدريب الكوادر البشرية والأيدي العاملة وبما يتناسب مع الاحتياجات الفعلية لأسواق العمل وإعادة النظر بسياسات التدريب وتقييمها وفق المتغيرات الطارئة وغير الطارئة.

دور العمال ومنظماتهم في التشغيل والحد من البطالة: -

يلعب العمال دوراً هاماً في التصدي للتحدي الكبير الماثل في البطالة والفقر من خلال مجالات ومحاور متنوعة أهمها: -

1- المشاركة الحقيقية والفاعلة في صياغة السياسات الخاصة بأسواق العمل والتشغيل والحد من البطالة والفقر باعتبار العمال أكثر المتأثرين بهذه السياسات.

2- نشر الوعي بين أوساط العمال وتنقيفهم بشكل يساعد على الاستقرار في بيئة العمل ويمنع التوترات فيها.

3- الموضوعية في المطالب العمالية وتقدير حالة الاقتصاد بشكل عام وحالة المؤسسات الفردية بشكل خاص عند تقديم المطالب العمالية مما يساعد على استمرارية هذه المؤسسات.

4- توفير المراكز البحثية بالمنظمات العمالية لإجراء الدراسات والبحوث والمسوحات الميدانية العملية ووضع نتائج هذه الدراسات أمام متخذي القرارات لاعتماد سياسات تشغيل مبنية على أسس متينة.

5- المساندة للقطاع غير المنظم والتعاونيات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعاملين فيها.

الحوار والمشاركة بين أطراف الإنتاج في التشغيل والحد من البطالة: -

بات الحوار الاجتماعي اليوم ضرورة ملحة وحاجة أساسية لضمان استمرارية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتقليل من المعوقات التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية خاصة في الظروف الاستثنائية التي تجتاح البلدان وتفرض عليها أوضاعاً غير طبيعية تستدعي المشاركة والحوار. وما شهدناه اليوم من وضع صحي عالمي متدهور نتيجة تفشي وباء

(كوفيد - 19)، وما تركه ذلك على الوضع الاقتصادي والصحي والاجتماعي، كل ذلك يتطلب التعاون وتبادل الآراء والمعلومات والحوار الاجتماعي الجاد لمواجهة آثار الجائحة وتقليل مخاطرها لأن الحوار: -

1- يؤمن حماية للمؤسسات لإحلال الاستقرار في المجتمعات وتخفيف حدة التناقض في المصالح بين الشركاء.

2- يخلق بيئة حيوية مناسبة ومواتية للاستثمار مما يؤثر على فرص العمل والتشغيل والفقر.

3- كما أنه الطريق الأمثل لتحقيق المكتسبات والامتيازات الجديدة لأن القوانين تتضمن الحدود الدنيا من الحقوق.

4- أيضاً هو وسيلة حضارية لمواجهة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها الدول وتتسم بالسرعة التي تعجز التشريعات أحياناً عن مواكبتها.

5- وهو أيضاً وسيلة ديمقراطية تضمن مشاركة الجميع في عملية اتخاذ القرار وتنفيذه ويعطي شرعية أكثر لأي قرار متخذ.

ولأهميته الكبيرة نرى اليوم وكإجراء لمواجهة ما أصاب الاقتصادات العربية جراء تفشي وباء كورونا ضرورة توسيع مظلاته ليشمل أطرافاً أخرى فاعلة كمؤسسات الضمان الاجتماعي ووزارات التخطيط والمالية والاقتصاد والصحة والمجتمع المدني، كما ترى أيضاً توسيع مجالاته ليشمل التوازن بين الاقتصاد والصحة والحماية الاجتماعية وعمال قطاع الزراعة والقطاع غير المنظم والعمل عن بعد وأثره على الاقتصاد والعمال.

ويعتبر موضوع التوافق بين جميع الشركاء انتصاراً للدولة والمجتمع ومنظّماته لأنه يقوم على التراضي في رسم السياسات وتنفيذها وتطويرها وخاصة المعنية بالتشغيل والتصدي للبطالة والفقر، ولكن ذلك يتطلب: -

1- اعترافاً رسمياً بأهمية المشاركة والحوار كأسلوب مثالي لتجاوز الأزمات وآثارها.

2- سهولة الحصول على المعلومات والبيانات الخاصة بمواضيع الحوار.

3- إيجاد آليات ومؤسسات وهياكل للحوار على كافة المستويات.

4- نشر ثقافة الحوار وأهميته كوسيلة ضامنة للنجاح في التخطيط والبرامج الهادفة إلى توليد فرص العمل.

ونظراً لأهمية الحوار فقد أولته معايير العمل العربية والدولية اهتماماً خاصاً وأفردت له أدوات معيارية خاصة تعزز مفهومه واعتماده أسلوباً مثالياً للوصول إلى تفاهم مشترك حول القضايا المشتركة سواء كان ذلك في ظروف عادية طبيعية أو في ظروف غير عادية واستثنائية، وركزت هذه المعايير على تشكيل المجالس واللجان الاستشارية، وشموله لمختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية وعلى مختلف المستويات، وتوفير الوسائل اللازمة لإجرائه وتعزيزه وقت الأزمات.

التوصيات:

- 1- اتخاذ تدابير فورية وعاجلة لدعم العمال والمؤسسات من خلال استراتيجيات قائمة على تحفيز الاقتصاد والتوظيف ودعم الشركات وحماية العاملين فيها واعتماد الحوار الاجتماعي في إيجاد الحلول لأي مشكلة .
- 2- تنفيذ استجابة صحية عاجلة يستفيد منها كافة شرائح المجتمع من حيث الفحوص والرعاية الصحية والحفاظ على السلامة في مكان العمل وسائر التدابير الهادفة إلى احتواء نتائج انتشار وباء كورونا.
- 3- توفير بيئة تمكينية ومواتية تعزز التشاور والحوار الاجتماعي الفعال لضمان التنمية والنمو المستدام، واعتبار الحوار مبدأ أساسياً ومطلباً رئيسياً لصياغة وتنفيذ سياسة تشغيل فعالة وعلى جميع المستويات.
- 4- تعزيز الصلات بين التشغيل والسياسات الاقتصادية وتضمينها توفير فرص عمل جديدة ومنتجة للعمال ولتكون من أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتسهم في زيادة عدد المشتغلين وتخفف من نسب الفقر والبطالة المتزايدة.
- 5- تعزيز وسائل تقوية المسؤولية الاجتماعية لأصحاب العمل ومؤسساتهم لتكون حافزاً لهم على خدمة المجتمعات المحلية سواء في مجال التشغيل أو في مجال المساعدات للطبقات الفقيرة، وترسيخ مفهوم المسؤولية الاجتماعية وتطويره، وترسيخ أفضل الممارسات في ذلك.
- 6- إيجاد بيئة تمكينية تسهم في تحويل الاقتصاد غير المنظم إلى اقتصاد منظم منتج وتنافسي يحظى بالحماية القانونية والاجتماعية.
- 7- تعزيز نظم الحماية الاجتماعية وزيادة عدد المستفيدين من برامجها وإيجاد المصادر المالية الداعمة لبرامجها خاصة في الظروف الطارئة التي يمر بها العالم كظروف جائحة كورونا.
- 8- إدماج الشركات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة الخاصة بها وإعطائها الأفضلية في مجال المشتريات والعقود من الباطن وتقديم التسهيلات المالية لها أثناء الأزمة التي اجتاحت العالم وفي غير الأزمات كالحصول على التمويل ودعوة الحكومات لتوفير ضمانات ائتمانية لتغطية قروض هذه المؤسسات.
- 9- دعوة المصارف العربية لتوفير السيولة المالية وتخفيف الضغوطات المالية التي تضعف الاقتصاد وتحسين الحصول على التمويل وتشجيع القروض الاستثمارية المساعدة على إيجاد مؤسسات تقوم بالتشغيل في قطاعات ذات إنتاجية عالية، وتعزيز الحوافز الإيجابية لذلك.
- 10- دعوة الحكومات العربية إلى إنشاء صندوق إقليمي عربي للتضامن والتكافل الاجتماعي لدعم البلدان الأقل نمواً والأكثر تضرراً بالأزمات المستجدة كأزمة وباء كورونا، ويقدم المساعدات للفقراء والفئات الضعيفة بالإغاثة أوقات الأزمات.
- 11- تعزيز الشراكات بين القطاع الخاص والعام لزيادة فرص العمل واستخدام هذه الشراكات في إدارة أسواق العمل والاستجابة الفعالة لاحتياجات هذه الأسواق كخدمات التدريب والتشغيل والتخطيط.